

ليس عليه دين فانه يكون باطلا وان كان عليه دين فليس جاز في التهنيت ولو باع
سولا شيئا بمثل قيمته او اقل جاز وبالزيادة لا يجوز ولو اشترى منه شيئا بمثل قيمته
وجاز وبالاقل لا يجوز ثم لو باع منه وسلم البسج قبل نقد الثمن لطلب العن كذا في بداية الفقه
وفي اللبابة بعد ما ذول في التجارة اشترى جارية من المال ولادين عليه فزوجها المولى
جاز وفيها ايضا وان اشترى انا وعليه دين فزوجها المولى منه لم يجز وفي الخلاصة ولو قر
الاذون بمهر امراة وصدة المرأة لا يصح في حق المولى ولا لو اخذ العبد الحرة وفي البيع
قوله ولا يزوج مما يملكه فانه كذا هو قول الشيخ في حقه رحمه الله اما عند ابو يوسف رحمه الله
ان يزوج الاما وكذا في التهنيت وفي كسر الدقايق ولا يتزوج ولا يتزوج مملوكه
وفي التهنيت ولو جهر عليه لا يصح حتى يظهر جهره في سونه ونحو ان اقامت المولى او من جنوبها
مرطبا او الحق بدار الحرب مرتدا او العيا ذبا ليد منها او العف الماذون او ولد الماذون
من المولى وفي كسر الدقايق ونحو جهره علم به اكثر اصل سوده وموت سيده وجنونه ولو حقه
مرتدا او بالباقي والاستيلاء وفي قاضي الظهرة والوالحة العبد الماذون اذا اتي
يصير محررا والمكاتب اذا اتي لا تبطل كتبه وفي البيع ولو جهر جنوبا مطبقا صا العبد
محررا عليه فان افاق بعد ذلك لا يعود انة وفيه ايضا ولو ارتد الماذون والحق بدار الحرب
صا عليه محررا عليه عند الارتداد في قول الشيخ رضي الله عنه وقال صا محررا بالحق
بدار الحرب فان اسر بعد الحق بدار الحرب واخذه المسلمون فالمولى الحق به والدين
الذي كان عليه وهو كالعبد اخصف رضي الله عنه وقال لطلب ديونه ولا يعود عليه ادا
وفي كسر الدقايق وان اقول بعد جهره فيما في يده صح وفي حاشية ولا يملك ذلك سيده
وفي التهنيت وبعد الجهر يصح اقراره فيما في يده خلافا لما فصل في ديون العبد
الاذون في السراجية ويون العبد الماذون متعلقة برقبته ساج للغير ما ولو قسم
سهمهم بالخصص في فضل من ديونه طو لب بعد الحرة الما ان نفديه المولى في لا ساج
وفي البيع قوله وديونه متعلقة برقبته ساج للغير ما يريد به اذا الحقه دين ليس له كسب
ديونه اما لو كان له كسب لا يتعين برقبته المديون بل يقضى به ولا ساج العبد وان كان له كسب

في الكسب دفعت رقبته في الديون وفيه ايضا وان كتب الماذون لا اودع
 به وسيله ذلك المولاه ليس عليه ديون ثم لحقه دين فان ذلك يسم المولى ولا يسل
 للمعه عليه وان لم يسل اليه حتى لحقه دين فعلق حتى الغايبه وقال فرجته المداوس للعبه
 فهو للمولى في التمسك ثم ما لم يسل الماذون من دينه تجارة او ائمانه يعلق برقبته و
 وكسبه سواء الكتب قبل لحوق الدين او بعده حتى يدفع كسبه وساع رقبته فيه الا ان
 يعفيه المولى وعندئذ ففي ساع في دين الاكلاف ودون التجاره وساع للمجور في دين
 الاكلاف ودون التجارة وادائع يقيم ثم يبيع الغنا وديونهم سواء شئت باقرار العبد او
 بالبيعه ولو كان واحد منهم غايبا لوفى حصته ولو حضر غايب آخر وطلب دينه واقام البيعه
 الغنا وديونيه المشتري فالغنا وان شاء واخمنوا البيعه وان شاء واخمنوا المشتري وفي الفصل
 في فصل من يبيع خصما غيره ومن لا يصلح العبد الماذون اذا لحقه دين التجارة وطلب الغنا
 من القاضي البيع بدين العبد لا يبيع العبد الا بحقة المولى فرق بين رقبه العبد وبين كسبه
 كسب العبد ساع وان لم يكن المولى حاضر او في المحيط في الفضل الثلثين والفرق ان الخصم في
 رقبه العبد الماذون المولى ودون العبد لا يرى انه لو ادعى النسيان حتى رقبه العبد كان
 الخصم هو المولى ودون العبد في شتر طحرة المولى او حرة بالبيعه يبيع العبد لئلا يخلص في
 كسب العبد الماذون ودون المولى لا يرى لو ادعى النسيان في كسبه حقا كان الخصم في ذلك
 هو العبد لكان الخصم في كتب العبد هو العبد في شتر طحرة العبد وفيه ايضا قال محمد رحمه الله
 العبد اذ ادعى المشتري ولم يقبل وقت البيعه انه ذول او مجور فله ديون ثم قال ان المجور
 وقال الغنا ولا بل انت ما ذول فاقول قول الغنا واستحق لان العبد من قضي في دعواه
 انه مجور لان اقدمه على البايعة اقراره انه ليست به فادعى انه مجور فله ديون في النسيان
 من وقت قضي في دعواه ولا يبيع على الغنا لان دعوى العبد لم يعلل المكان التناقص والعين
 لا يجب الا بعد حجة الدعوى واذا جحد القول قول الغنا وجحد ما ذونا او كان العبد اذ ادعى
 حرجا بالقياس ان لا يبيع ما في يده من الكسب بدينه لم يخبر المولى وفي الاستحقاق يبيع
 كسبه بدينه فان فضل شي من دينه بعد بيع كسبه لا يبيع رقبته بذلك قياسا

واسمى ما لم يحضر المولى ولو ان الغراء اقاموا البينة ان العبد ما ذون له في التجارة والعبد
يحجز للمولى غائب فانه لا يقبل منهم حتى يباع رقبته العبد بالدين لان هذه بنية على عا
ليس خصمهم حاضر والاقول العبد بالاذن وباع القاضي كسبه ونفى دين الغراء ثم
ثم جاز للمولى واكثر فان القاضي ليس بالغرء البينة على الاذن على ذلك والاراد
على المولى جميع ما قبضوا من ثمن الكسبه ولا ينقض البيع التي جرى من القاضي لان
الاذن لم يثبت لما انكر المولى الاذن فنقي هذا كسب مجرور ولا يتعلق به حق الغراء لكن
يقدر رد عين الكسب ولما رد البيع لان البيع صدر عن ولاية تامة لان القاضي ولا يبيع
منقول الغائب ويرد ما اخذ الغراء من بدل الكسب هذا اذا ادعى انه مجرور وان ادعى
المشتري ان العبد مجرور وقال لا ادفع المبيع لانه يتاخر حقه الى ما بعد العتق وقال العبد ان
ما ذون فاقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه لان البيع من قبضه وعهده المحجز
لابتني في جانب مجرور العبد والتناقص يمنع صحة الدعوى وتوجه اليمين وكجزر البيع على
دفع ما باع من العبد ويأخذ الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا ثم ان
المشتري قال ان العبد كان مجرورا وقال العبد انما ذون فاقول قول العبد بل يمين
فان قال المشتري انا اقيم البينة انه مجرور عليه لا تقبل بكذا ذكر في الكتاب قالوا هذه
المسئلة على روايتين على القيس لا التحمل على ما ذكرنا فاما اذا اشترى الى ذون من
رجل عبد ثم قال ان البائع قد كان باعه فلان قبل ان يبيع مني واقام البينة على ذلك كله
من المجرور وفي خزانة الفقه ثمانية اشياء يباع رقبته في اذا استملك مال النان او غصب
او ودعيته حبه او تزوج باذن مولاه يباع في مهر ما او استعار وابته فحدا او في عقر جارية
اشترانا ووطيها ثم استحقه او ثبت الدين بما قاره بالغصب بالاستئذان كسب العبد
فيه الا ان يغدر المولى وفيه فيقصر دينه فان فضل من ديونه شي طوبى بعد الحيرة وفي
السيرة اجمعت المولى اذا باع عبد الى ذون بغير اذن له ثم ما قلتم من ان كان ذونهم
حالة الا اذا وصل الثمن وكان وفاء بالدين او قضى المولى ديونهم او ابراء العبد من الدين
وان كانت ديونهم موجبة ليس لهم فسخه ويأخذ من الثمن قدر ديونهم اذا اصل اصله

القول

س

وفيها ايضا المولى لا يملك الكتاب عبد الماذون المستغرق وبنه لما في يده عند ابا خنيفة رضي الله عنه
خلافا لما في يد ابيه الفقه واذا الرهنه ويون محيطا به ورتبه لم يملك المولى ما في يده ولو ائتمق
سكن به عبد لم يعق عند ابا خنيفة رضي الله وقال لا يملك ما في يده ويعلق وعليه قيمته وان لم
يكن الدين محيطا به جاز عقده في قولهم جميعا كذا في كثره الدقائق وفي التهذيب في يد الماذون
عبد قال المولى وقال العبد هو لي قال قول الماذون وان كان في منزل المولى ان كان الماذون
يتجر في الرقيق فهو المولى **باب المنقرقات في التمهيد ولو اذن الاب**
او وجد او الوصي للصبي وهو يعقل التجارة جاز خلافا لثا في رهنه المذون في الفصول في
المجلد الثاني في الفصل الثالث والعشرين وذكر في ماذون شرح الطحاوي يجوز اذن الاب
واجب ووصيتها واذن القاضي ووصيه للصغير وعنده ولا يجوز اذن الام للصغير وخيمه وخاله
لان هو لا يملك له ولا يملك التصرف في ماله فلا يكون له ولا يملك اذن وفي كثره الدقائق
وان اذن للصبي او المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وله في البنية والبيع كالعبد
الماذون وفي فتاوى الفرق القاضي اذا اذن للصبي في التجارة ثم عزل القاضي فهو عيب
اذنه والوصي لو اذن للصبي في التجارة ثم عزل الوصي لا يفيق ودونا وذلك لان اذن القاضي
يكون قضائيه منه ثم سائر قضائيه لا يطل بالقول هكذا لك هذا الجمل اذن الوصي لانه لا يكون
قضاء منه ولكن انما نفذ تصرفه باعتباره الولاية والولاية قد زلت بالقول فلا نفذ تصرفه
الاب اذا اذن لعبد ابنه الصغير في ماله يتصرف ثم ادرك الصبي فالعبد على الاذن ولو وكل
رجلا ان يتصرف في ماله الصبي فادرك الصبي بغير الوكيل فذلك لان الاذن من باب
على العموم لان الماذون في نوع ماذون في الانواع كل في جميع الاوقات بخلاف الوكيل
لان مباحا في الخصوص فخص بعض الاوقات وفي ملقط القبيته ان القاضي للصغير في
التجارة ولاب او جد صار ماذونا في السراجه في باب البيع الذي لم يفتح الاجارة
الصبي الذي لا يعقل البيع والشراء لو باع شيئا ثم اجاز البيع لو اجاز وليه لم يصح وكذا المعتوه
وفيها ايضا في اللبيل المتفرقة صبي باع واشترى وقال انما بالغ وهو ابن اثنا عشر سنة ثم
قال لست به بالغ لم يلتفت الى دعواه وفي ملقط القبيته قال لعبد اشترى فاكس

فأستد ان من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه وبقي العبد في يده
فلما حبس العبد ان يشتري نفسه وفي قاضي الفروق المولى اذا قال لعبد اذا جاء
راس الشهر فقد اذنت لك فمولا قال فلو قال لعبد الماذون اذا جاء راس الشهر
فقد جرت لك لا يصير محجور الان الماذون عبارة عن دفع القيد والاطلاق كالطلاق والقفا
تم الطلاق لا يصح تعليقه بالاحطار والشهر وظنك اذا اختلف المجر لان المجر عبارة عن القيد
فصار كالرجعت والرجعة لا تصح تعليقها بالاحطار فكذلك اذا في كسرة الدقائق ومن قدم
مصر او قال انا عبد زيد فاشترى وبيع له كل شئ من التجارة ولا يباع حتى يخرجه
فان حضر واتر باذنه يباع والا فلا وفي الفصول في سبيل الاستحقاق ولو قال رجل يبيع
عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه فلحقته ويؤن ثم استحق العبد فلا يصح
الديون ان يرجعوا عليه بيمينته نوع من التفقات في الغنية لو ادعى على صبي
ما دون مئتيه فانكره اختلفوا في كليفه في كتاب الاقرار انه يخلف وعليه القنوى وسبب
في باب الاستخفاف والثناء الدقة وفيه ايضا العبد الماذون خصم فيما كان من التجارة قبل
الشهادة عليه ولا يعتبر حضرة المولى وفي التهذيب ولو قامت بنية على الماذون
بدين التجارة لعقد اذا اقرار يقضى عليه بدول حضور المولى وفي التهذيب ولو قامت
بنية على الماذون بسيرة عشرة دراهم فان كان مولا له حاضر قطع ولم يضمن المالك
وان كان غايبا ضمن المالك ولم يقطع وقدم نحوه في باب السرقة وفي الفصول من باب
رشد الدين الصبي الماذون اذا ادعى على رجل بالاشترط حضرة دصيه ولو ادعى العبد
بالاشترط حضرة المولى لان يده العبد معتبرة فيمنع وعواه على الغير وفي التمهيد
في فصل الشئين واذا شهد الشهود على العبد الماذون تقبل عدا وقد امرت ان
او شرب خمر والعبد يكره ان كان المولى حاضر اقضى بذلك على العبد بخلاف ان كان
العبد حاضر والمولى غايب فعلى قول المجنف ومحمد بن ابي القاسم لا يقضى عليه شئ لان
المستحق يقيض الاسباب ولم العبد ونقصها نفس العبد وقال المولى فكان الخصم العبد وهو
جميعا وعلى قول ابو يوسف رحمة الله القاضي يقضى عليه بالحد وبالقصاص قبل الماذون

وفيه ايضا ان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد ان شهدوا على اقراره بالمجدد والحق
 المصدق كالحزن والشرب الخ لا يقبل هذه الشهادة بل لا يجزى لانه شهدوا على اقرار
 مرجع عند وال شهدوا على اقراره بالتقديف او القبل العبد يقبل البنية حال فخره كتم
 فيقضي بالقصاص وهذا التقديف وان كان المولى غائبا فالسنة على الخلف وان ماتت
 البنية على اقرار العبد لان الاقرار الذي هو سبب لثبوت القصاص على العبد البنية فيقبض
 بما لو قامت البنية على القبل والتقديف هناك بشرط حضرة المولى عند ما خلاها فلا يكون
 كذا هنا كتاب **الاقرار** في التهذيب اقرار المولى على البيع على نفسه لازم ولا
 يصح رجوعه الا ما هو من جنس حقوق التمسك كالسرفه والزنا وشرب الخمر وفي المصدق
 اقراره على ما قل محتسما بالظن فان قد علم في المحقق اذا اقرار المولى على البيع على نفسه
 لانه اخبار عن ثبوت الحق وانه ملزم لوقوعه بما له الا يرى كيف الزم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما غرض الرجم باقراره وتلك المرأة باقرارها وهو حجة قاصرة فيقتصر عليه في الصلابة
 ولا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي والمجنون غير ملزم لانعدام الاهلية الا اذا كان
 الصبي مودنا لانه محقق بالحق الحكم الاذن فيقبل اقراره في ذلك خاصة ونسب الطوع
 لان اقرار المكره لا ينفذ لقيامه ولا بالكذب فيه والاكراه وفي الخفية في باب البيع
 و اقرار الابن على غيره لا يصح وفي نوادر المطا في القاي اقرار ناسيده وبنده مجزى
 درست بنود ومجتهدين اقراره وفي السراجية اقرار السكران صحيح و اقرار المكره لا
 وفيه ايضا ولو قال اقرب لك بمذا وانا صهي او انا ما يم قال قول مع يمينه وفي القرائن
 من النظرية ولو لو الحية رجل قال لا خيرا بر من ميت ودمست ثم قال عنيت بسمعة
 المبران لا يصدق لان هذا اقرار لا فائدة فيه والنس لا يتكلمون مثل هذا عادة في نوادر
 الفتاوى اكرى كبر ويكرى دعوى كرومالي رابس مع عا عليه كفت كذا انيكه كرومالي كفت
 كسبه بدور باسح اقراره وكرز نفوسه دعوى كند معا عليه كويد شخص اقرار
 نبود وفي منظر القدرى وعداته الفقه وان قال له على مال عظيم لم يصدق في اقل من مائة
 درهم وان قال درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وان قال درهم عشرة

الان بين اكثر منها وفي التمدب ولو قال لي مالي الف فهو بين وذكر الرازي حجة
 العدد عشرة وكذا قيل ان كان مالي محضوا فهو عشرة والاثنين ولو قال درهمي
 فهو عشرة ولو قال من مالي فهو ستة ولو قال من مال لآخر لي فيها فهو اقرار وفي خزائن الفقه
 احد وخمسون لفظا يكون اقرار عند المطالبة رجل قال لرجل ان عليك الف درهم فقال
 نعم او قال عد اعطيتك او قال لا اعطيتك اليوم او قال لا اعطيتك ابدا او قال
 لا اعطيتك او قال انقضاء لك او قال اترها لك او قال خذ انقضاء او قال اترن
 او قال عذا او فيها او قال ارس عدا من تنه او قال لم كل بعد او قال من يقضها او
 قال ليس اليوم او قال ليس بمجاء اليوم بعير الميزان او قال ليس بمس اليوم
 او قال لا اترن اليوم او قال لا اخذها مني اليوم او قال لا يجعل اجنبي فيها او قال اجربها
 نفسي او قال وفيها او قال ما اكثر متقاضيا فيها او قال قد غممتي او قال رمتني بها او
 قال اذيتني فيها او قال اقصيها او قال حتى يدخل علي مالي او قال حتى يقدم علي او
 قال اهل غميك او قال صاحبي علي شي او قال ضمتها لك او قال حبتها او قال جبتها
 لك او قال وبعيتها او قال تصدقت بها او قال لا يزيد وجوها او قال لم تضر
 سبي لاكل ذلك او قال ارجوك عدي هذا فقال نعم او قال زفني باب راري هذه
 وفي القصة انحوذ من الخاصة ولو قال صلحنا من هذا المال يكون اقرارا بالمال
 وفيه ايضا ولو قال ابرأني من هذه الدعوى لا يكون اقرارا وفي خمسة ائمة الفقه عشرة
 لفظا يكون اقرارا من غير المطالبة اذا قال كتبت صكك بدي بالف درهم او قال كتبت
 اشهد ان له علي الف او قال له اخذ فلان له علي الف درهم او اعلم او امره او
 قال لرجل اجبر فلانا ان عليك الف درهم فقال نعم او انسه مرة او قال نعم وفي
 كسرة الدقايق قال عليك الف فقال اترنه او انقذه او اجلنه به او قضيتك او حلتك
 به فهو اقرار وبلاكنه الا في الحنية رجل قال لغيره اقض الالف التي لي عليك فقال اعطيكها
 او قال انقذها او اترها او انقذها يكون اقرارا بالمال وفي التمدب الا اذا قال عليه وجه
 الاستهزاء او لو قال اترن او انقذها لا يكون اقرارا بالمال وفيه ايضا ولو قال لي عليك الف

فقال اتعذروا وتبرها او اطيني بها كان تعذروا في حلاصته المضرت من الذميرة
وفي النوازل او قال المدعي عليك بزوج قبض كن لا يكون اقرارا وكذلك قال
قبض كن بشك النول كبسه بدوش بكبر الزا لا يكون اقرارا وقال كيه بدوش
الزا وقبض كن بشك النول كبش بفتح الزا وقد اختلف المشايخ رحمة الله والامام
انه اقرارا وفي فتاوى الاباءة او قال لا حس اعطيني الا انك تلي عليك فقال لا يكون
اقرارا وكذلك او قال سوف تاخذوا لو قال اتبرها انتا والد فقالت اقرارا ولا
ليس عليه وفيه ايضا ولو قال غيره لي عليك الف درهم فقال اني خمسة مائة منها فلما قال
ان خمسة مائة فلما لم تقل منها فمذ ليس باقرار وفيه ايضا وفي المستق من ابن سماعه عن
محمد اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال المدعي عليك الف درهم فليس باقرار
ولو قال لي عليك الف درهم فمذ اقرارا في الخاصة وفي منقطع الغيبة قال لا خير لي عليك
كذا فادفعها الي فقال استهزاء نعم حسنت فهو اقرار عليه ويؤخذ وفي فتاوى ابى الليث
واذا قال جميع مالي او جميع مالي فمذ اقرارا في الخاصة وفي منقطع الغيبة قال لا خير لي عليك
اقرارا في صحته بدنه وعقله ان كان شئ له فهو اقرارا او جميع مالي فمذ اقرارا في صحته
قال ابو بكر هذا بهت منه فان سلم اليه جاز وان لم يسلم اليه محرم عليه واذا قال جميع مالي فمذ
اقرارا في صحته بدنه وعقله ان كان شئ له فهو اقرارا او جميع مالي فمذ اقرارا في صحته
واصل منكره لامرأة غير عليه من الثياب فمذ اقرارا في صحته بدنه وعقله ان كان شئ له
ذلك تركه لابي فني هذه للسنة فتوى وحكم اما التعوي ما علمت المرأة انه صار لها
تلك الزوج اياها او بيع صحيح او بهت او بغير منها فني في سبعة من اخذه ومنعه من الابن بهذا
الاقرار وما لم يكن له الا نصيب ملكا بهذا الاقرار فيما بينه وبين الله ويكون ذلك من تركه
الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار ما كان في المنزل
الامتار وهو في الثانية في باب ما يبطل دعوى المدعي وذكر في الجامع رجل قال ما في
يدي من قليل او كثير او عبد او متاع اقرارا عام وليس بمجبول فان جاء المقر له
ليأخذ عيدا من المقر واختلف فقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر

الا ان يقيم المقر له البنية انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر كبر وتول في العبد
 في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاسترار ما يوافق الجميع وفيها ايضا ولو اقر له
 في صحة جميع ما في منزله من الخرش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال
 وله بالراتق ودواب وغلمان وهو ساكن في البلدة فاقراره انما يقع على ما في منزله الذي
 هو ساكن فيها وما كان بيعت من الدواب الى البقوقه بالنهار ويرجع الى وطنه
 وكذلك عبده الذي يخرجون في حواكه ويا ذول الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره
 في الذخيرة وما سوى ذلك لا يدخل تحت الاقرار في الفصل الثالث في اقرار العالم
 وفيها ايضا وقال في صحة جميع ما هو داخل منزلي الامر الى غير ما على من الشيا ثم استوفى
 انه ان كل ذلك تركه ابعده قال ابو القاسم رحمه الله بهن حكم وفتوى في الحكم
 او ثبتت هذا الاقرار وجب القضاء ولها بما كان في واره ليوم الاقرار وفي الفتوى
 او علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها جميع
 ادهته وما اشبهه ذلك في سبعة من ان يكتنع ذلك عن الوارث ما لم يكن بها
 لها بصير ملكا هذا بالقرار البطل وفيها ايضا رجل قال ما في حالي لفلان ثم بعد ايام اوعى
 مما في الي نوت انه له وضعه بعد الاقرار صدق وذكر في بعض روايات الاقرار لا يصدق
 قال المصنف رحمه الله وهذا الرواية بخالف رواية الجميع قالوا وبطل الرواية الثانية
 اذ اوعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه او خاله في تلك المدة بعتين في مسئلة الجميع او اوعى
 المقر حدوث ذلك له في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله انه ملكته بعد الاقرار كلمة من باب
 ما يبطل الدعوى وفي خلاصة الصفحات من الزخيرة سيل ابو القاسم رحمه الله عن رجل
 قال هذا بهتة ولو قال تر است فهذا اقرار والصحة بهتة في صورتين جميعا لانه لا يقد
 اعتبار اقراره لان ملك الانسان لا يصير لغيره الا بتحكيم من جهة حتى لو لم يقبل ان
 كاد من تراوا فاما قال ان كاد تر است يكون اقرارا عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان
 من قال لغيره اين بيده ترا هذا اقرارا عن الفقيه ابو بكر رحمه الله سئل عن امرأة قال
 لابيها نصف هذه الدار لك او قالت بالفارسية نيمه اسه سرائ مر تر است قال

هذه اللفظة صالحة للاستمرار والنبه ويرجع الى ما جرى منها قال والظاهر في قوله ترست انه
اقرار وفي فتاوى الخانية رجل قال لامرأة بقرني هذه لك قال البوا القاسم رحمة الله
ان قال بالفارسية اين كما وترست يكون همه فلا بد من التسليم وان قال ترست
او قال ان تولست يكون اقرار وفيها ايضا رجل قال لابنه الصغير اين انام تو كروم
وان تو كروم تليك كما وفي القرائن اني من الخاتمة ولو ان رجلا قال لفتى تم قسم هذا
ثم لفدان وثلاثي وثلاث لفدان حسن لم يكن ذلك اقرارا لآخرين بثمن الدار حتى يعبر
لفدان ثمنها ولفدان ثمنها وفي مختصر القدر واذا اقر بدين موجب مضدقة المقرب ليس بكنة
في ان جيل لزمه الدين حالاً ولا تحلف للمقر على الاجل كذا في كنز الدقائق وفي التهذيب ولو اقر
لكفالة موجب فهو موجب في الخاصة رجل ادعى على اخوانه قبض منه كذا دينا بغير حق فقال الله
عليه قبضت منك بغير حق لا يكون اقرار وفيها ايضا امرأة قالت لزوجها هر چه در دست
بود از تو نيستم لا يكون اقرار بقبض المهر كذا نقل عن صدر الشهداء وفي مختصر القدر
ومن اقر بخصب ثوب وجاد ثوبت معيب فالقول قوله وكذلك لو اقر بدينه وقال
زنيبت وفي الهداية ولو قال اقرضتني بالف درهم ثم قال هي زيوت او نهرجه وقال
المقر له جيا ولزمه الجيا في قول الا حنفية رحمة الله وقال لا رحمة الله قال معصوم لا لا يصدق عليه
هذا المخلوق اذا قال هي ستوقه او رصاص وفي مسكيات القدر في والله التي تنفق في
الحوائج مخفيا لحاجة في ضربها وهي فارسية معربة والستوقه فارسية معربة وهي ستوقه على
ظاهرها فخصبة خالصة او ذهب خالص في وسط غش والمستحققة التي استحق بميت في
المصنف قوله قرض او بدل متاع الى حسن ما ذكره الزيف ما زيفه ميت المال ولكن يرفع
فيما بين التجار والبنهرجه ما زيفه التجار ولكن ياخذ بميت المال وقبضه بانه قرض او بدل
متاع لانه اذا كان اغتصب منه او قال او عني وقيل لا يصدق ثم قال هي زيوت
صدق وصل ام فضل ولو لم يذكر السبب وقيد هو يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق في
الخاصة ولو اقر بدين رجل وفيها شجرة قائمة وعليها ثمرة قبي المحقرة والزروع على هذه في
الظلمة المرغين بانه رجل اقر بخلة او شجرة في بيتانه او ارضه دخلت الشجرة وتخلها صلبها

من الارض واحتمل البيع في رهنه في مقدار ما يدخل في بعضهم من مقدار ما يكون فيه من
 العروق التي لا يباع، لذلك الشجرة بدورها والزيادة على ذلك لا تدخل في الرهنه في
 الاقرار ان الرجل في يديه واقراره يدفع عليهما الى فلان لم يكن اقرارا بغيره ^{بالا} ^{الرجوع}
 من الاقرار في حشراته الفقه رجل قال لعبد هذا ابني او قال هذا ابني قال بجارته هذه
 امي او بني او اجني من النسب ثم قال او امت ولها نسب معروف لا يبطل النكاح
 ولو ثبت عليه الزوج وهي موزونة انت لا يفرق بينهما وان كانت مجهولة النسب
 ومثله تولد بمثل فرق بينهما وان صدقة المرأة يورث كل واحد منها من الآخر وفي
 الفضول في فضل الاستحقاق اذا اقر الواهب ان الموهوب له قبض الموهوب
 في المجلس او بعده بامرهم ثم قال لعبد ذلك انه لم يقبض وكنت اقرت كاذبا وما
 القاضي ان يحلف الموهوب له بالقبض فقبضه عن هذه البيه التي يدعي فيها ما لا يحلف لها
 التحليف بترتيب على دعوى صحته والدعوى لم يصح ههنا لكان التناقص وعلى قول لا يوجب
 رهنه الذي يحلفه بالقبض فقبضه بحكم البيه التي تدعي وفيها ايضا على هذا اذا اشترى واقراره
 لقبض المشتري ثم ادعى انه لم يقبضه وطلب من القاضي ان يحلف الباع بقبضه
 الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه وفيها ايضا وعلى هذا الخلاف اذا اقر الباع
 لقبض المشتري ثم انكر الباع وقال اقررت كاذبا واراد تحليف المشتري وفيها ايضا على
 هذا الخلاف رب الدين اذا اقر لقبض الدين من الديون وانشده عليه ثم انكر القبض
 واراد تحليف الديون وفيها ايضا وعلى هذا الخلاف اذا اقر رجل على نفسه الدين
 لرجل ثم انكر الدين وقال لا شيء علي وانما اقررت بذلك كاذبا وطلب من
 المقر له ان يقر له رهنه الذي يقول المقر وفيها بين الناس ان الباع يقر لقبض الثمن
 والمشتري للاشهاد وان لم يكن قبض حقيقة وكذلك المقر بين الناس ان
 المستقرض يكتب اولا خط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المادون ولو كان التناقص
 مانعا لصحة الدعوى والاستخلاف يبطل حقوق الناس وفي الخلاصة اذا اقر
 لقبض الثمن ثم قال لم يقبض واراد استخلاف المشتري ليقدر على حلف استحقاقه

ابن ابي شيبة قال سمعت الشيخ يقول
 رهنه وفيها ايضا رجل قال رهنه

عند أبي يوسف رحمه الله وعندنا لا يختلف فيها قياسا وفي خزانة الفقهاء من قول الناس
بشيء محذور المقر له ثم ادعى المقر لنفسه جازا لا في خصلة واحدة وهو ان يكون صبي صغيرا
يدل رجل فقال هذا ابن عمي او قال ابن فلان الغائب وكذب المقر له ثم ادعى لنفسه
الاجور ولا يثبت نسبه في قول الجاهل حفيظه رضي الله عنه وفيها ايضا كل من اقر رجل بحج محذور
ثم رجع الى القصد ليعطل اقراره بقصد ليقه ولا يستحق بوجه شيئا لا في خصلة واحدة وهو ان
يقول رجل فلان على الف او قال فلان على الف من ثمن مناء او من وضع ثم قال هي
زيوت او نهر جبه لا يصدق ويلزمه الجي ود في السراحيه او قال اقرضه فلان الف درهم
زيوت او قال الف درهم من ثمن مناء وهي زيوت فقال المقر له هي جبه ويلزمه الجي ود
وفي ملقط الفنيه لو قال فلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شي برى المقر
اقر به لانه كذب فيه حتى لو عاد الى القصد لولا الاستحقاق عليه شيئا في الكافي لولا ان حافظ
الدين رحمه الله في الكتاب الخفي في باب ما يثبت اقردين الا ان لم يثبت ان لم يثبت
كاذبا في اقراره حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيها اتركه بدست بطلانها
ثم عليه عند أبي يوسف رحمه الله وعندنا لو لم يثبت المقر له المقر له والقضوي على انه
يحلف المقر له الجواب عن عادة الناس انهم يكتبون مكاتبات الاقرار ثم يأخذون المال كذا في
القضاة وفي كنه الدقايق في مسائل شتى اقردين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيها اقررت
حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيها اتركه بدست بطلانها عليه وفي الامانة اذا
اقر لان كاذبا المقر له يعيد فاحذره على كره من المقر لا يحل له في بيته وبين الدعا وان سلمه
المقر الى المقر من طينته يحكم ويكون شبهة متبادره وفي الذميرة ولا يبرطل الاقرار بالتحلف
يعني ان من اقر رجل بالف درهم ثم انكر ما تحلف القاضي لا يبرطل الاقرار حتى لو اقام البيه
على الاقرار بعد ذلك قضى بذلك وفيها ايضا اذا قال فلان على الف درهم حرام او
ربوا فني لانه عليه وفيها ايضا اذا قال له على الف درهم قرضا لم يحلفه فوصل فلان للدين
ولما اقر له بالقبض بهذه الطريق وفيها ايضا ولو قال قضت منك الف لكن لم تدعي حتى ادعيت
ليصدق فهو ضمن وفي الايضاح ولو قال اتبعك منك بعد بالف لم يقضه يكون القول قوله وفي الله

استقرحت منكم تقرضني فالتقول له ان وصل اما اذا فصل فلا وفيها ايضا والتقول
 لعدو على الف درهم ثم خروا خنزيرا وميته ان صدقة الطالب في ذلك لا يلزمه
 شي في قولهم جميعا لان الثابت بقضاوتها كالتبني معاينة وفي السراجية قال
 على الف درهم لابل الغان وقال في رخصة العدة ثلثة الاف والتقول على درهم لابل
 ونيار ميرمه درهم ودينار وفيها ايضا والتقول غضب منه الفين او قال او عن الف الا
 انها ذوق صدق وصل لم فصل والتقول الا انه ينقص كذا ان وصل صدق وان فصل الا
 ان يكون الفصل بطريق الضرورة بان القطع عنه الكلام ثم فصل وفيها ايضا والتقول ان
 منك الف درهم ودليعة فمذكت وقال صاحب المال غصبته فهو ضامن ولو
 قال اعطيني الف درهم ودليعة فمذكت وقال صاحب المال غصبته فمذكت فالتقول
 للمقرض وكذلك لو قال اعزت هذا فلان ثم رده على وقال فلان غصبته فمذكت وفي
 كسرة الدقايق والتقول اخذت منك الف درهم ودليعة فمذكت وقال اخذتها
 غصبا فهو ضامن وفي المحيط اذا قال غصبت هذه الجبنة ثم قال البطانة لي او
 قال المحسولي لم يصدق لانه رجع بعد الاستدراج لان المحبة اسم لكل
باب اقرار المريض في نواذر الفتوى اكره في دعواه مرض
 بملكه مال خود براي كي اقرار كرد پس اكر وارثان وي جازندارند ورنكث
 ان درست افتد وفي السراجية اقرار المريض لو ارثه باطل الا ان يصدق
 الورثة وفي التمهيد اقرار المريض لو ارثه باطل وغذالت ففي رخصة الله جاز
 وغير وارثه باطل بدین وعین مضمونة اما امانة في يده صحيح دين الصحة مقدم عليه عند
 الشافعي رحمه الله هو سواء وفي الابانة في فصل اقرار المريض لو ارثه الوارث ثم مات فالتقول
 للمورثة وبنية المقر له اولى وان لم يكن البينة واراوا استحلافه له ذلك وفيه ايضا من مرض
 يومين فمات لانه بدین فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ماض ولو فعل في مرض
 لزمه العراش والصل بموته لم يخبر وفيه ايضا اذا استر المريض لامرأته بدین المهر
 صح اقرار مالي محرمتها وان كان اقرار الوارث لان هذا من لائمه ولا يمنع صحة الاقرار

وان دخل ما قال الشيخ الامام ظهير الدين يصدق الى تمام مهرتها وفي الكسيرة
المريضة مرض الموت اذا قالت لامرئى الزوجي لا يصح اقراره بقليل على خلاف
والصحيح هو الاول في ملقط القينة قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي
حق ولا عليه لا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلب المهر من الزوج ولا يصح
اقرارها وفي الابانة المريضة اذا اقرت باستيفاء مهرها فان ماتت ومكوتة
او معتدة لا يصح اقرارها وان كانت غير مكوتة ولا معتدة فان طلقتها قبل الدخول
يصح وفي البنات ولو اقر المريض باستيفاء ديون الصحة فالت موطن اصحابنا
رحمته الله انه يصح وعن ابي يوسف انه لا يصدق وفي ملقط القينة لو اقرت
في المرض بالاستيفاء براد في محقر القدرى اذا اقرت الرجل في مرض موته بديون عليه
ديون في صحة وديون الزمته في مرضه باسباب معلوم فدين الصحة والدين الذي هو
معروف به مقدم واذا قضيت بفضل شيء صرف فيما اقر به حال المرض وان
لم يكن عليه ديون في صحة جهاز اقراره وكان المقوله اولى من الورثة وفي
السرهمية اذا اقر في مرضه وعليه ديون الصحة لودين مرض بسبب يعاير فيه
يقضه ذلك الدين اولافان فضل منه شيء يقضه ما ثبت باقراره في المرض
فهو مقدم على الوارث وفيها ايضا اقراره ولا جني في كلام واحد واكثر الاجنبي الشك بطل
الكل في ملقط القينة اقر في مرض موته ان هذه البقرة صدقات امراته لا يصح في حق تعيين
البقرة هذا صدقاتها في التهنيت ولو قضى بعض الغرماء في المرض لم يجز والباقون
يثابكونهم في ذلك الا ان يشترى شيئا في مرضه بمثل قيمته ونقد ثمنه ويستقرض ثم
قضى وفي خزانة الفقهاء اربعة اقسام من المريض لصدق في حق غرماء الصحة و
الورثة اذا اقر باستيفاء ديون وجب على المشتري في حال الصحة اقراره باستيفاء
دين وجب عليه في حالة المرض بدلا عما ليس بال وان كان بدلا عما هو مال صدق
حق الورثة ولم يصدق في حق غرماء الصحة او اقر باستيفاء ما هو امانة في يده وارثه
او اقر الى امراته دين مهرها صدق فيما بينه وبين مهرتها ولا يقدم على الدين الذي لم يهر

اقرب في مرضه وفيه ايضا خمسة من الاقارب لا يبلغ من المريض اذا استر الوارثه
 او اقربا يستيف الدارين من وارثه او اقربا يستيف ملك مضمون عليه او اقربا يستيف
 الدين وهو كفيل به ولو استر باستيفاء كفالته بعد كاتبه في مرضه جاز او اقرب في حق الثلث
 واجمعوا انه لو كان الدين على من كاتبه في الصحة والاقارب والاستيفاء في المرض جاز
 وفيه ايضا اثنان من الامته لا يجوز في الحال ونقده في الحال وان تبدل مال
 المقر له مريض اقربا به بدين وهو عبد فحق ثم مات المريض او اقربا بمراته بدين ثم
 طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثم مات المريض او كان نصرانيا فاسلم او اقربا لغيره
 وله ابن فمات ثم مات المريض وفي النصاب حد مرض الموت كالموا فيه
 والحق للفقهاء انه اذا كان الغائب الموت كان مرض الموت سوا كان حيا
 فرائس اولم يكن **الاستثناء** في معنى في فتاوى الابائه في فصل الاستثناء
 من شرح الطحاوي او اقربا يستثنى فان كان المستثنى من جنس ما اقرب به الاستثناء
 بالاجماع وان كان بخلاف جنس ما اقرب به لا يجوز الاستثناء قياسا وهو قول
 محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله ان كان المستثنى من جنس ما كان له
 والوزن في العددي المتقارب نحو ان يقول لعنان على دينار لادوها او الاقرب
 حظه او قال الامايه جوزه صح الاستثناء ويطرح قدر جنس المستثنى عن المقرب
 وان كانت قيمة المستثنى باقية على جميع ما استر به لا يدر منه شيء وان لم يكن
 المستثنى مثلا من جنس نحو ان يقول لعنان على دينار لادوها او قال الاشياء
 لا يبلغ الاستثناء وعندنا خلافا لث في رحمه الله وفيه ايضا لو قال اتعبت
 من فلان جارية الا اني لم اقبضها صدق في قوله لم اقبضها وفي الاجاب قال
 اتعبت من فلان عبد ابالع درهم وقطع الحديث ثم قال لم اقبضه فالقول له
 في قوله ولا يشبه قوله على العف درهم من ثمن جارية غير معينة وقال لم اقبضها لان
 هنا ابتداء بالبيع وثن ابتداء بالاعتراف بالمال وفي خزائن الفقه خمسة اشياء
 اذا استثنى ما في بطنها صح الشرط وفضل الاستثناء في المستثنى منه اذا اتى بغيره

لرجل الاما في بطنها او دهب جارية الاما في بطنها او تصدق جارية الاما في بطنها
او امر جارية في كحاح امراته الاما في بطنها او خالع على جارية الاما في بطنها او صاع
من دم العسل على جارية الاولاد وفيه ايضا خمسة اشياء بطل فيه الشتر والاستثناء
جميع رجل باع جارية واستثنى ما في بطنها او اقام بنية على جارية واستثنى
ما في بطنها وان قال له على مائة درهم الا دينار او الا قفيرة حنطة لزمه مائة درهم
الام دينار او قيمته ذلك القفيرة وان قال هذه الدار لفلان الا لبن
لا يصح الاستثناء وللمقر له الدار مع السبا ولو قال بناء هذه الدار لي و
العصاة لفلان فهو كما قال وفي الهداية ومن اقرباد واستثنى بناءه لنفسه
فلان مقر له الدار والسبا داخل لان البناء داخل في هذا الامر ارجح لان لفظ
والاستثناء تصرف في المفعول وفي مختصر الفتاوى ومن اقرباد استثنى
باقران صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل او الاكثر وفيه الضياء
ولو استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وفيه ايضا ومن اقرباد
انت والد تعلق بمقتضى بتران لم يدره ومن اقرباد شرط الحن لزمه الاقرار
وبطل الحن وفي التمهيد ولو كتب اقرباد بين او شراد او ضمان وكتب
في آخره انت الله تعال يبرطل الكل خلا فالحا با

الافراد بالقرابة في السراجية من اقرباد لادم يولد مثله وليس له نسب
معروف انه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه وان كان مريضاً ترك
الورثة في الميراث وفيه ايضا في رجل قبل له هذا منك فاو في بتر
اي غلام ثبت نسبه فيه وفيه ايضا يجوز شرار الرجل بالولد والوالدين
والزوجة والمولى وكذا افتراء المرأة بالوالدين والزوجة والابن بالولد
الا ان يصدرت زوجه او يقيم الحجة وان لم يكن لها زوج تصدق
وفيه ايضا ومن اقرباد غير الوالدين والولد مثل الاخ والعمة لم يقبل
فدكان له وارث فهو احق وان لم يكن له وارث استحق المهر له ميراثه وفي السراج

ومن استرخا في ايامه او خال او ام وليس له وارث ثم رجع عن اقراره فقال
ليس بيني وبينك قرابة صح رجوعه ويكون ماله لميت المال وفي كذا الدار
ومن مات ابوه فاقرباؤه شره في الارث ولم يثبت بنسبه وفي الابانة
ولو مات ترك اخوين فاقرباؤه شره فاقرباؤه شره فان المقر يعطى المقر
لصف ما في يده في قول سفيان رحمهم الله وقال ابن ابي السبيعي يعطيه
ثمن ما في يده وفي فتاوى السراجية امرأة مجهولة النسب اقرت انها
بنت لجدة الزوج اولادها وصدة قبالا والمجد وكذا بها الزوج فرق
بينها وفي الابانة الماتة اذا جازت بولد فبني المولى فكنت لا يكون قبولها
بجدا في المكسوة وام الولد حيث يكون السكوت عند التهنيتة قبولها لكن
نسب ام الولد يمتنع بمجرى النقي من غير لعان وولد المكسوة **باب**
الشهقات في الحاشية في كتاب الاقرار رجل كتب على نفسه وكر
حق بخصرة قوم او اهل على ان يكتب ثم قال اشهد و
هذا العبدان كان اقرارا وحيل لهم ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه
وان لم يقرأ الصك على الشهود ولم يقرأ عليه لان الكتاب وان كان
فجلا الا انه لا اثر لهم بالشهادة لم يفتق بيق الاحتمال وان كتب الصك
بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقرأ عليه اعلی ما ذكر في الكتاب انه
لا يكون استراحتي لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي
الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان كان المال مصدرا مرسوما نحو ان يكتب
باسم العبد الرحمن الرسيم هذا ما اقر فلان ابن فلان على نفسه لعنان بالف
درهم وعلمت هذا بما فيه سعة ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ
عليهم ولم يشهدوا ولو انه كتب وقراء على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك
المال وان لم يقرأ عليه ولو ان غير الكاتب قراء عليه الكتاب بين يده
الشهود فقال الكاتب اشهدوا علي بما فيه كان ذلك اقرارا وان لم يقرأ

اشهد واولا يكون استمراره ولو كتب بين يدي قواميس كتابا وقال
لشهود اشهدوا علي ما فيه ان علموا ما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والاعلا
سواء كان الكتاب محتو ما لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب
هذا من فلان الى فلان بن فلان اما بعد ذلك فالحق على الف درهم من قبل
فلان يكون استمرار حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال اذا علموا ما فيه وان
لم يعتبروا عليهم ولم يشهدوا وان كتب على وجه الرسالة في تراب او فوقه
او نحو ما لم يكن استمراره ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه ذلك المال الا ان
يقول لهم اشهدوا علي بهذا المال وكل ما عرف في الاقرار فهو في الطلاق
والعاقق كذلك الا في الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة
فلان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال او شهد الشهود على اكتب
وهو ينكر المال وذكر في الكتاب لا يضمنني كلمة من النية وفي خلاصة
المحضرات من الصغيري عين في يدي رجل اقدم رجل على الشراء
يكون اقراره بملك العين للبايع على رواية الجامع وعلى الرواية الزائدة لا
وهو الصحيح وفي السراجية الاقدام على الاستيلاء لا يكون اقراره بملكه
ذلك الذي اليد على رواية الزيادات وعلى رواية الجامع يكون اقراره
والاول اصح وفي النية في باب ما يبطل دعوى المدعي رجل ادعى على رجل
مالا واخرج بالمال خط فادعى انه خط المدعي فانكر المدعي عليه ان يكون الخط خطه
فانكتب مكتب وكان بين الخطين شبهة ظاهرة يدل على انها خط
كاتب واحد اختلف المشايخ فيه الصحيح ان لا يقضي بذلك لانه لو
قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكاتب
سما را او صرافا او نحو ذلك من يؤخذ بخطه فمنها اولى ان لا يؤخذ بالخط و
في الخلاصة وخط الصراف والسما ر حجة والسما ر كبسة السنين الاول للخط
بين البايع والمشتري فارسية معربة كذا في الابانة وفي الابانة اذ قضى الدين

واراد ان ياخذ منك الاقرار من المقر له ولم يدفع لايحجر لفض في كتاب الشفعة
 ان الشفع اذا اخذ من المشتري بالشفعة ياخذ من المشتري منك الشراء
 فان ابى المشتري لايحجر لك شيئا فهو الشراء على تسليم الدار بالشفعة
 كذا في لايحجر المقر له على دفع القابل لان الحاخذ ماله لكن الاحتياط ان الشفعة
 يشهد على الايفاء والشهود الذين اثبتوا خطوطا على اقراره وكتب عليه
 ذلك كتابا وياخذ خطوطهم وفيها ايضا اتم رجل يقبل رجل فيقبل له لم تقلت فلانا
 فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ او قتلت عدوي فمد ان اللفظان منه
 استرارا بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم يقرب بالعمد كذا في المحيط وفي المغني
 اذا ادعى على عشرة دراهم فقال المدعي عليه ازين جده مائة درهم وادنى
 فهذا اقرار بالعشرة ولو قال بخ درهم باقى مائة ست لا يكون اقرارا بجزء
 الخمسة ولو ازين ده درهم بخ درهم وادنى ست فهذا اقرار بالعمد وفي الباب
 باع عبد انما استرانه هو كان حر الا يصدق على المشتري ولا بهر المشتري
 عن الثمن وفي السراجية في المسيل المتفردة اذ باع عبد ثم اقرار
 المبيع كان حر الم مبراء المشتري عن المشتري وفي حنيفة الفقهية
 مواضع سكوت الرجل اقرارا بالرق اذا باعه وسكت او اجره او رهنه او فسخ
 عليه او تزوج عليه او دهبه لرجل او صدق عليه فسكت عليه وقت
 الايجاب والقبول ثم ادعى الحرية بعد ذلك لا يسمع ودعواه الابالينية
 وتدمر نحوه في باب الماذون وفي التجريد رجل قال لاخر غصبك الف
 درهم فركبت فيها عشرة الاف درهم قال المقر له انا امرتك
 به فالقول قول المعضوب منه لان المقر يدعى الرج لنفسه بعدما
 اقر بملك الالف للمعضوب منه وهو يكر ذلك فالقول قول المنكر ولو قال
 غصبته عشرة الاف كلف فالقول قول الغاصب لانه تحقق الغصب
 ما عدا ان الغاصب ما ذكره من غصبه ٥٠٠ ماله من اذنه فكذا

استتم احد
 فمد ما قو
 كان من
 من الموهوب
 او ماله غيره

القول قول الغاصب ^{بأنه يرجع له لان المنع لم يضمن} وهذا يرجع ما ضمنه وفيه ايضا
رجل اعتق امته ولما ولد فقالت اعتقني قبل الولادة وقال المولى فقها
بعد الولادة فان كان الولد في يدها فالقول قولها لان دعوى المولى هي ضمن
رغبة للولد والامته ينكر فالقول قولها ولا يضمن عليها لان الرق لا يجري فيه
اليمن عنده احنيفه رضي الله عنه وهو من الاشياء الستة المعروفة ولو كان
الولد في ايديهما جميعا فالقول قولها ايضا لما مروا ان اقام البيئته فبئتها اولى بال
اعتق اسبق وكذا في الكتابة اما في التبني فالقول قول المولى لانه ما خرجت
عن ملكه فلا يقبل بيئتها وذكر عن محمد رحمه الله في المنع ان الولد كان
يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان صغيرا فالقول هو يده منها وان اقام البيئته
فبئتها اولى لما مروا في نحوه في كتاب الدعوى في باب التبني وفي نوادر
الفتاوى اكره دعوى سلام خود را بگوید که من چون بیهوش گشایم تو سبیل
نبودی این هتار بود بند پیرونی فتاوی الصغیری رجل ادعی عیسا فی ید رجل
واقام البيئته فاقر المدعی علیه بالمدعی به لان اقرار قبل اقام البيئته
لا يصح هتاراه في الخلاصة ولو قال كنت مكرها في الامت ^{جميعا} فبئتها ايضا
ولو اقام البيئته بنذره وفيها ايضا في كتاب الطلاق في فصل اضافة
الطلاق لو اقر رجل سمي برید فجا ورجل بذلك الاسم وادعی لا یزسه
فذلك وفيها ايضا وكيف یكلف لو طلب یمنه ذکر فی الاقضية انه لا
یکلف بالمد ما هو لفلان ولكن یكلف بالمد ما له عليك هذا المال وفيه
الدقائق وصح الامت هتار بالمل والمحل ان بین شیء صالحی والا لا والسبب
الصالح ان یقول اوصی له فلان اومات ابوه فورته فالامت هتار صحیح
لانه اقر بسبب صالح الثبوت الملك وفي زیادات العالی فی باب
الایمان ولو قبل له اهل عليك لفلان كذا فتاوی براسه بنعم لا یمکن اقرار
وفي الذخيرة واذا امتس الرجل الدین الذی لی غلام فلان لفلان صح

الاستدراك في خيانة الفقه اذا ما عيى وفسد اليه ثم استمره البائع
 المشتري بعته من فدان لم يصدق ويومريده على البيع الا ان
 يرضى لقوله ويعتد في استداره فخذ البيع باب البيوع
 في خيانة الفقه البيوع ثلث مع صحيح وهو المعروف فيما بين ان يبيع
 فاسد بدخول الخيانة او الشرط الفاسد ويصح باطل بدخول الحرام فيه اما
 البيع الصحيح يملك بنفس العقد واما البيع الفاسد يملك بالقبض واما البطل لا يملك
 بحال وسياتي بيان كل واحد منها في موضعاته والدقق في المصنف
 البيع في الغالب يقع على اخراج البيع عن الملك قصد او يستعمل في شيء
 ايضا وكذا الشراء في الغالب يقع على اخراج الثمن عن الملك قصد
 ويستعمل في البيع ايضا قال الدقق وشرويه ثم نحس وقال المصنف
 رحمة الله البيوع والشراء في الغالب يقع على الايجاب والاتبيع والاستدراك
 على القبول لان الثاني اصل وغيره باب والقبول بناء عليه فيجعل
 الاصل للاصل والفسخ للفسخ وفي بداية الفقه وفي تحصيل العقود البيوع
 ينعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي فاذا اوجب احد المتعاقدين
 البيع فالآخر ياتي رات وقيل في المجلس وان شردوه وايها قام عن المجلس
 قبل القبول بطل الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزم البيوع
 ولا ينزلوا احد منها الا من عيب او من عدم رديه وفي مشكلات العقود
 الايجاب ما يلفظ به او لا سواء كان من جانب البائع او المشتري وكذا
 المتكاح سواء كان من جانب الزوج او المرأة وانما سمي ايجابا لانه اوجب
 الجواب على صاحبه ويجب عليه ان يقول استرمت بعد ما قال البائع بعث
 او يردده فان قيل لو لم يجب لايهيه انما والواجب ما لو تركه ياتم قلنا لو سكت
 وقام من مجلسه او شغل يعمل اخر في مجلسه فهو جواب له ولله عدم قبول
 قوله وفي الكهري ان قال بعثت ثم قام البائع قد قبول المشتري ومجلسه

ثم قال المشتري اشترى البعير لان القيام من المجلس دليل الاعراض فقبل قول الباع
قبل قبول المشتري كذا في التهذيب وفي فتاوى القسريد رجل قال لا خير بيك هذا
العبد لعف درهم وقال الآخر قبلت فقال الباع رجعت وخرج الكلبان منها
معا لا بيع لانه قارب القبول وهو رجوع الباع وفي فتاوى الكسيري قال لا خير بيك منك
هذا الثوب بعشرة دراهم وفي يد المشتري قد فسر منه ثم قال قبلت جاز
لان بهذا لا يتبدل المجلس وليس دليل الاعراض وكذلك لو كان في الركة الاولى التطوع
فاضاف اليها اخرى فقبل وكذلك اذا كان في الفريضة فخرج عنها وقبل لانه ليس دليل
الاعراض وسيأتي نحوه في كتاب الشفعة الثاني والثالث وفي الزمعي اگر چه هر چه بگوید
از متقاضین بیع را هر دو راه میرود وندب اگر چه بگوید قبول کرد بر من و متقاضی بیع
منعقد کرد و اگر فاصله منعقد نشود اگر چه میر قلیل باشد و اگر ایجاب کنی یکی از اینان
هر دو ایستاده اند پس روان شده هر دو یا روان شده یکی پیش از وجود قول مخاطب باطل شود
ایجاب وی منعقد نشود بیع قبولانی بعد از او و فيه ایضا اگر هر دو کشتی داشته باشند یکی از اینان
ایجاب کرد بر صاحب خود و کشتی میرود پس کشتی را نگه داشته بیان ایجاب قبول در کشتی
و این نکته مانع نبود من الغنا و بیع را زیرا که کشتی حکم خانه دارد و فی فتاوی الکبری و لو کانان متیان
فقال احداهما لصاحبه بعت بك هذا بعشرة دراهم فخط خطوه ثم قال اخذت جازم كذا قال ايها هذا
خلاف ظاهر الرواية فان ظاهر الرواية لا يجوز لانه يتبدل المجلس ولانه دليل الاعراض وفي الزمعي اذا قال
الاخر بعت منك هذا كذا فقال اخذت وقبلت ثم البيع وكذا لو قال للمشتري اشترى منك هذا كذا
فقال الباع هو لك ان مات القس وفيه ايضا اذا قال رضيت لهذا بعشرة فقال الباع لعف ثم
الفسر انه لو رد في فتاوى ابيهم ثم رد وفي نوازل الفتاوى اگر کسی مرد بگوید که فرو ختم این کالا بد
تو بخندین درم و آنس کوید خریدم و یا گوید که فرو ختم تمام شود و اگر گوید بخندین درم از من خرید
آنس کوید خریدم بیع منعقد نمائید که فرو ختم و اگر گوید خریدم از تو بخندین درم و آنس کوید
که ببا بیع افند و فی خلاصه المضمرات من الزمعي اذا قال لعف منك هذا العبد كذا
فقال المشتري قبلت لا ينعقد البيع ما لم يقل الباع بعد ذلك اخذت و به قال بعض الساج

رحمة الله وعامة المشايخ رحمة الله على من لا يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك هو الصحيح وفي حاشية
 الكبرى رجل قال لا تخوكم هذا الثوب فقال بعشرة فاحذو ذهب وسكت لزمه عشرة لانه رضى بها
 وفيه ايضا ولو قال البائع هو بعت من فقال المشتري لا اريد بعشرين فذهب ثم جاء وخذ
 وذهب فملك في يده فلو بعت من لانه رضى في النسي رجل قال اشتريت منك هذا
 الثوب بتسعة درهم فقال البائع بعت ملك بعشرة درهم فانه ينظر الى اخذ للمشتري
 من البائع بعد كلامه لزمه عشرة وفيه ايضا سيل ثم الدين رحمة الله على من قال لا بعت منك
 هذا العين ولم يذكر ثمنها فقال الآخر اشتريت من ينفقه عقد اوجب لك اذا اتصل
 به القبض قال لا لان البيع عليك قال لم يوفد ولمذا لا يكون بيا اذا ذكر باليسر قال
 كالميتة والدم فعند تركه ذكر الثمن اولى ان لا يكون بها وفيه ايضا سيل ثم الدين رحمة الله
 عن قال لا بعت منك هذا العين بكذا درهمها وذهب الثمن لك اذا باراك من
 الثمن اذ استوفيت الثمن منك فقال الآخر اشتريت من يملك القابل قال لا يكون
 بمنزلة ما لو باع منه على ان الثمن عليه ذلك فاسد فكذا هذا فالت بتم الدين رحمة الله
 قال لا بعت منك هذا العين بكذا درهمها فقال الآخر اشتريت ثم ذهب البائع للشرح
 او ابراه من الثمن اوقال تصدقت عليك هل يصح ام لا قال نعم اذا قبل او سكت ولو رد
 ارتد ولقر الثمن عليه وفي قاضي التجريد رجل اخذ ثوبا وقال اذهب به فان رضىته اشتريته
 بعشرة كان مضامنا لان القبض على سوم الشراء وانما يكون مضموما بالقيمة اذا قبل الثمن ورضى
 في باب آخر وسام رجل ثوب فقال البائع ابعه بعشرة وقال المشتري لا اخذ الا بمائة
 فان كان الثوب في يد المشتري حين مساومه وذهب به فهو بعينه وان كان في يد البائع فهو
 بمائة لان البائع رضى بالمائة حين دفع اليه وفي المضاب والقبوض على سوم الشراء وانما
 يكون مضموما اذا كان الثمن مسمى بفض عليه القيمة رحمة الله العيون فانه ذكر وقال انما قال
 بهذا الثوب فان رضىته اشتريته بعشرة فملك ضمن قيمته عليه الفتوى وفي الذخيرة واذا اخذ
 من رجل ثوبا وقال اذهب به فان رضىته اشتريته فذهب بفض الثوب فالت عليه ولو قال
 رضىته اخذته بعشرة فضاء فهو ضام به قيمته فانما ان القبض على سوم الشراء وانما يكون مضموما بالقيمة

اذ كان المتن يسمى كذا في الالباب وفي ملحق القضية قال الدلال للبايع فروضى بدين بها فقال فروضى
شتم ثم قال المشتري فريدي فقال فريدي شتم فان كان مرادها تحقيق البيع فيعتقد وفيه
البيضا دلال قال ليزان من السلعة بدنيا فخذ يا فقال ليزان صوما فوضع وخرج ولم ياخذ من
فما استحسن ان يكون جعلا في الزمى اكرهى بارسال مكنوب ويا بيا الجاب كدبع رابرها
فوق مقبرة بودروى مجلس بلوى مكنوب وادار رسالت لفرار او در مجلس فبول كدبع
شود لان الكتب كالحطاب وفي السراجية او اكتب كتابا الى عبت هذا من فلان كذا
فبلفه الكتب فقال في مجلد شترت ثم البيع وفيها ايضا قال عبت هذا من فلان كذا
فانوب بفلان فقل له فذهب الرسول واخبره يا قال فقال في مجلد ذلك شترت
او قبلت ثم البيع وفيها ايضا او قال عبت هذا من فلان الغائب كذا فخذوا فقل
لم يصح ولو قبل عنه النان في المجلس توقف على اجازته وفيها ايضا قال لا اقول منك
هذ اكنه فقال المشتري لا يصدق البيع وفيها ايضا فان مع ذلك ليس المجلس بالواجب
لم اسمع لم يسمع في اذنه وقرم يصدق قضا وفيها ايضا او قال لا اقولكم هذا الوتر من الحطب
فقال كذا فقال سبق الخافضا ثم لم يكن جعلا اذ اسم الحطب وانقد المتن في الهدية
بالقاعطى بان يعطى نيا ويا خذ نيا وقل ذلك في المحقرات والظاهر العموم فاجرت
العادة بين الناس لم يجر لم يصدق بالقاعطى وفي فتاوى الكبرى بين جعلا الى القضا فقال
يعطى من هذا اللحم بدرهم فقال منونين فقال الرجل زن منون فوزن القصاب ووقع
الى الرجل واخذ الدرهم ولم يقل القصاب عبت ولا المشتري اشترت فقرا فان ذلك المجلس
فهو جاز لانه ثبت البيع منه بمقتضى وزن صادق عليه يكون الوزن بعد البيع فيعتقد به و
فيه ايضا رجل وضع عند صاحب الزمان فلبس رجل الزمان برضا ولم يتكلم فيعتقد السبيع بالقاعطى
وفي الهداية وقوله رصيت او اعطيتك كذا في معنى قوله عبت واشترت لا اقول
معناه المعنى هو المعنى في هذه العقود ولما اعتقد بالقاعطى في النفس في الخسيس هو الصحيح
لتحقق المصاة وفي النسفى وان كان البيع بالقاعطى فلا بد من السيد والقبض فان القبض
من الجانبين بمنزلة الايجاب والقبول وفي القرائن في من النظرية المعتبرة به رجل

استر في من تمام نطق الحمام المسموم وزنه وهو ساكن ثم الارفع في قدر ذلك
 حتى يقول بعد الوزن وفي النسخة سد بخمس الدين وكتبت اليه في مجلس العامة في عام
 ستمائة وستمائة يوم احسنته من احد باب القصاب بابا كل يوم درهم فيه فيه
 البقية قطع القصاب اللحم فيزنيه في الميزان ليخففه فطر البياض من الدارهم فلا يخرج منه
 السجدة ولا يبال عنه من الدارهم وهو يظن انه من وفي البسطة كل من درهم
 فيما خذ فيرجع على هذا ايام ثم يزنيه يوما فيجده ثلثين استار كيف به م. م. البياض
 وليس في ذلك نجاب ولا قبول ولا اخيار بقدر اللوح من حيث الوزن فقال يا
 القصاب فاذ يا زنديقا والتمس ان يكون على قدر من واحد يا متبذرا العرف ما ذا
 انتقص الخمس من اصل كان ليحب اليه درهم ان يرجع على القصاب ما يحس بقدر
 النقصان من الدارهم لانه انتقص من قدر ما رغب به والله ولا يرجع بقدر النقصان من
 الله لان البيع لا يقع عليه ولا يتم الا بقدر التقاض ولم يوجد مكان حتى الرجوع
 في قدر ما يحس من الدارهم وفي التمسد عتود الاخر من بالاشارة المفهومة بانه خلاف
 الشايع في حث الله وان طرد اخر من لا ينفقه الا اذا وقع اليكس منه وسبانه
 نحوه في باب الوهايا الى شانه نقشا وفي تحقيق القدر ورواياه انفة ولا عوض الشايع
 الامور من مقدار ما في جواز البيع في الهداية والاعوان في الشايع لا يحتاج الى توبة
 مقدار ما في جواز البيع لان بالاشارة كفاية في التوفيق حمالا لا يوفق لا يوفق لا يوفق
 وفي ان يبيع بزيادة الاعوان كل شيء يجوز بيع احد بهما لا يشترط اخلاصه بالبيع
 والنياب بالدار والروايات بالمال يجوز بيع احد بهما لا يشترط اخلاصه بالخطبة
 بالخطبة وغير ذلك من الاموال الربوية فانه لا يجوز بيع احد بهما بالآخر الا ان لم يملك
 ولا يملكه لم يملكه ويرفع بعد الاستراق منه باو قال في سر رحمة الله في التوفيق
 وفي الهداية ومن اطلق التمسد في البيع كان على غلبة البسطة لانه المتعارف في التمسد
 لجواز فيصرف اليه وان كانت التمسد مختلفة فابيع فاسد الا ان يمسد
 وهذا اذا كان الكس في الدار سواء لان احد من التمسد في الدار - الى ان يمسد

بالبيان او يكون احدهما اقل من الآخر في يعرف اليه تحريما للجواز وهذا اذا كانت النفقة
 تختلف في المالية وان كانت سواء فيها كانت من شرائع التفرغ اليوم بغيره
 قلت البعد والاختلاف في البعد لا يفرق عنه جازا ببيع اذا اطلق مسلم الدارهم كذا قالوا
 او بغيره ما قدر به من ٢٠ اربون كان لانه لا يفرق منه والاختلاف في المالية وفيها ايضا
 المطلقة لا يبيع الا ان يكون موقوفه القدر والعقود لان التيسير وجوب العقد وانه لا
 موقوفه الا المنفعة فيمنع التيسير كما جرت هذه فيمنع جواز هذا الجواز وفيها ايضا
 البيع ثم حال وجعل لطلاق قول لقول واحل البيع وحرم الربوا وحسن السلام
 اشترى من يهود يشيا لاجل درهمه ورسمه ولا بد ان يكون الاجر مباحا لان
 فيه نوع من الوجوب بالعقد فلهذا بطلان بيعه في قري المدة وذلك في بعده وفيه
 بداية العقد ويجوز بيع الطعام ويجوز مكابته ومجازفته وبانما بعينه لا يعرف قدره
 وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره وفيه الهبة ويجوز بيع الطعام ويجوز مكابته
 ومجازفته وهذا اذا باعه بخلافه قوله عليه السلام اذا اختلف النوع على فمساوا
 كيف شئتم بخلافه اذا باعه بمجازفته لما فيه من اتقان الربوا لان كل ما كان من
 من التيسير فيشبه به جملة القيمة وفيها ايضا يجوز باع بعينه لا يعرف مقداره وبوزن
 حجر بعينه لا يعرف مقداره لان الجملة لا تعرف بل المنفعة لانه يتغير فيه التيسير
 بهلاكه بغيره بخلاف السلام لان التيسير فيه متاخر والملك ليس بنا قد تيسر فيمنع
 المنفعة ومنه بجهت تحت المانة لا يجوز في البيع ايضا والاول اصح اظهر وفيه
 البناء ببيع قوله بانه بعينه لا يعرف مقداره وهذا الذي ذكره انما هو ظاهر الرواية
 وكره في الاصل من غير خلاف وروى الحسن بن زياد تحت المتن بانه بعينه تحت السلام
 ان البيع فاسد بينهما ومنه بانه يولف تحت ان كان لقول هذا ثم رجع فقال كل واحد
 فقال كل واحد لا تجد الزيادة مثل ان لقول بعثت منك هذا الطست امر ملا
 هذه الابانة او بوزن هذا حجر جازا ببيع وان كان من غير الزيادة مثل ان
 هذا الزبد او هذا حجر بوزن هذه البطيخة او هذا الطين لم يخرجه فسادا

التجسس بر درج مشتمل بر این است که او به قدری که میسر است
 بعینه تمام انفس و کثر الدقائق و مزایای هر یک را در هر یک
 الا ان الیم بجله قضا و قال لا رکت الله بخلاف الکلام و لم یسم و في المنقوشة
 اربعة حشوة رکت الله کل صاع یکدام صرة یوزن الواحد و من حشوة و في غفره
 و درایة الفقه و من شتر نوای علی العشرة و في حشوة و درایم و درایم علی الثمانية
 نزع عایة درایم فوجدنا اقل فالمتشر بر یانی ان شاء الله باخذ بالجملة الثمن و ان
 شاء ترک و ان وجد اکثر من الزناح الذی سماه للمشتري و لا خيار للبایع و من
 صره علی انها مایة ففیر عایة درایم فوجدنا اقل من ذلك فالمتشر بر یانی ان شاء
 الله باخذ بالجملة و ان شاء ترک و ان وجد اکثر من الزناح الذی سماه للمشتري
 و لا خيار للبایع و من صراع صره علی انها مایة ففیر عایة درایم فوجدنا اقل من ذلك فالمتشر
 بر یانی ان شاء الله باخذ الموجه بحصة و ان شاء فسخ البیع و ان وجد اکثر من الزناح
 للمبتدئ و في النسخة الخامسة الذی رکت الله به من رجل كانت له ارض فجا و یشتريها
 فقال البایع لا اورک قدرنا فقال المشتري حریب فجا ما منه فطر ثلثه اجره
 فما حکمها قال باع اطلاق البیع و الشرا علی الارض و بیننا حد و ما ولم یکره العقد
 فز العقد فیر للمشتري بر عسر من الثمن و لا خيار للبایع و ان قال البایع بعینها بکذا علی
 حریب ثم طهر علیها ثلثه اجره فلیبایع نجح و ان شاء و انظر العقد و ان شاء
 استردنا و فعلا المفور و ان قال لعبد جربا لم یخر البیع طبا له البیع و فی القیاس
 فی موضع اسم و عن محمد الحسن رکت في اجرة شتر بر یانی ان فی عشرين ثوبا فوجدنا
 بر یانی شتر یانی ثوبا و ان قال استحق ان یفعل من ذلك ثوبا یستحق
 فیر فی قنار و الکبر علی من استحق ان یبایع منه استحق ان یفعل من ذلك ثوبا یستحق
 من اهل النظر لیس فی هذا الاشجار بعینها انها کم یحی و قرا من خطب عانغوا ان
 شجا و ثمنه و عشرين و ان قرا من خطب فاسترا با بتمنه معلوم فلیقطعها
 من ختمه و عشرين و قرا فاراد البایع ان یبایع الزبادة لیس و لکن لان هذا

يوفى البائع وهرتسا وركن من ذلك زنة الرحمة قال الحسن ان كل ما في
 في بدنة موضع كذا لا يباع في شيء فبعض من يخذل او لم يعرفها فباعها بكذا في كذا
 ذلك جائز وفيها ايضا اذا اشترى من الديون شيئا بالدين الذي عليه زوجه فيها
 لو باع زوجه قبل ان يدرك على ان يوفى المشتري او يرد وانه في كل زوجه انما يزوج
 عندها يوفى من المشتري فله ان يزوجها لغيره الا ان كان في ذلك الطبع
 اذا زكها حرز او ات و في دستور الفقهاء حرز شرعية الاسلام واذا ابله واره وهرتسا
 وينظر بها اذا كان غايبا ولا يبيع احبها الا باذنه ورضاه والله اعلم بالصواب
 ما يجوز بيعه ولا يجوز من الاجرة لا ينفع للمرجع ان يشهد
 بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع وشروطه ما يجوز منه وما لا يجوز وفيه خلافه للمنفعة
 ونحوه لا يبيح جميع المحرمات سوى النحر يجوز هو المحرم لانه يبيح بجلده ما وفيه التمسك
 ويجوز بيع البائع كالاسد والذئب والكلب ونحوها والطيور الالهية او غير الالهية المعلقة
 وقال الشافعي في بيع البائع ما لا يجوز بهيمة او طير او في القبا ولا يجوز بيع حجر او خمر
 والميتة وكل من يبيع من الحيوان كله وجميع حيوانات الماء الا السمك وفيه الاتفاق ولا يجوز بيع
 شرعا يكون في البهيمة كالضفدع والسرطان وغير ذلك وفيه مخالفة ويجوز بيع الغنم ولا يبيح
 البيت وتخدم وفي التمسك يبيع الفرو وروايات لانه يشترى للهدوء وفيه خلاف
 الكبر في بيع الفرد يجوز وكذا بيع جميع حيوانات سوى النحر يبيح هو المحرم لانه منقطع بكذا يستفاد
 بجلده وفيه ايضا يبيع بجلده ثم يبيع بجلده كذا اذا اذبح سحر او باع لحمه ما خسر بحجاب
 ان هذا لحم طاهر ولو ذبح نحره يبيع لحمه لا يجوز فان لحم الكلب المذبح يبيح منقطع به لانه
 يجوز ان يطعم ستم لانه طاهر ولا كذا لحم الخنزير وفيه خلافه من الطهارة وكذا
 الميتة لا يجوز ان ياكلها كلابه لان فيها خمر باع من الاتباع وفيه الاتفاق والميتة
 فاجمعوا على جواز بيعه لانه منقطع به وفيه خلافه والكبر في بيعه في الغنم يبيح لانه منقطع به لانه
 لحمه وفيه ايضا لا يبيح بيع عظام الغنم وغيره من الميتة لان الموت لا يبيح
 لعظام ولا دم في العظام فلا يبيح من جوارحه الا يبيع عظم الاذن ونحوه من اجزائه

[illegible]

حنيفه رقت الله وانيان ذكر في جامع الفقهاء سبع الارض لا يجوز داما
 يجوز بيع البناء فلا يجب الشفعة وروى الحسن عن ابي حنيفة رقت الله اية يجوز
 ولا شفعة الشفعة وهو قول ابو يوسف ومحمد رقت الله وعليه الفتوى لانه باع المملوك
 فزم الكافر وبيع به وروى القدر وسفيان رقت الله وعليه الفتوى وفي هذا
 وبيع دور الفريخ قولها يجوز والفتوى على قولها وفي المذهب لا يجوز بيع النخل وروى
 منعوا خلافا لمحمد رقت الله لوم كان مع العسائر والقرى يجوز تبعا وفي المذهب
 برز الفيلان لا يجوز عن ابي حنيفة رقت الله وقال صاحباه يجوز وروى الفتوى
 لمكان العادة والفروخ وفيها الفيا ولوباع العبيد وهو الذي يقال بالان
 زروك حذوفه سلامة المفرد اذا اشترى العلق الذي يقال بالان رقت الله ذكر
 يجوز وعليه الفتوى وفي فتاوى الكبري هو الذي قال النسي انما هو الله فيموتونه
 وفي مخفر القدر وروى لا يجوز بيع المحار والسناح وفيه الفيا لا يجوز بيع السمكة الماء
 قبل ان يبطا وروى الطير في الهواء وفي المذهب جمعت السمكة في رجة ولا
 يستطع ان يخرج من ان كان هو تمهين جازيها والا فلا لانه لم توجد
 الحياة فيه وفي التحقيق وواز في الغدير بيع السمك ان امكنه لاخذ بغير الشبكة
 وفي التحقيق ولو كان يؤخذ من السمكة في المظفر من غريضة جازيها لانه عقود
 تسليم وفي البيت مفتر وهو ما اذا اجتمعت الشبكة فيها فيعده من اذا اجتمعت
 فيها السمكة بانفسها ولم يبد عليه المدخل لا يجوز لعدم الملك وفي السراية
 واذا اجتمعت السمكة في حوض له فباعها لم يخر ولو اخذ والمعا في حوض
 فان كانت في حايه يخر بغير مسد جازيها وروى في الفيا ولا يجوز
 بيع المربي الكلاء الا اذا قطعه وبخر به وفيها الفيا لو باع حبش فميت
 بمكافه بال يخر منقرا لا رقت لا احبشيش جازيها كونه في الفيا وروى
 العنق من فتاوى القاهر الامام محمد بن رقت الله رقت الله رقت الله
 نيت بانانه بان سقها لا احبشيش جازيها كونه في الفيا

في الماء ثم باعها وهو قد رطبا اخذها من غير صيد وان كان الحشيش منبثقا
 لم يجر البيع لانه ليس بمملوك لبل هو مبيع يجوز بيعه ان ياخذ هكذا وكثر في
 الفناء وفيه ايضا واذا ساق الماء الى الارض من الحديقة المونة حتر من الحلا
 لا يجوز بيعه لان سوق الماء ليس بجارة للحلا فيصرف على اهل البيت وهذا خلاف ما ذكر
 القافر في الدين رتبة الله في الفناء وفي النسبة تسوية رتبة الله من رتبة الله في
 وهو قول على ان يرسل المشتري رابته فيها قال هو جاز وقال الحسن بن ابي الحسن
 لانه لا يدرك من نفسه من غير ما كان ولا يزدلوا ما قال النقيب بالليت في الله
 هذا قبيل قول الضرر حتى ان وبه ما خذ وفراسه اجتهد في ما لم يكن ليس لان
 يمنع احد اعراض الاحساس في ارض الا اذا ثبت ببقية وبكثافة وفي التمدد لا يجوز
 الكلا فراضه الماء في نزع وفي فناء النخيل وفي كتاب المجاعة في باب من يولد
 من فرار دار جبر بيع منها الماء وقد صرح فيها الماء بالزباروا هذا قال كان ما في
 يجوز بيعه لان المصروف فيها مملوك لبل يجوز بيعه واذا كان المخلوب ماء الفناء يجوز
 لانه مبيع على اهل البيت لم يوجد الاخر قال عليه السلام الناس شركاء في ثلث الماء
 والكلاء والنار وفي الله حبة من الشرب نبعها لارض جاز ومقصود ان لا
 المشي رتبة الله وفي رواية لا يجوز للجماعة وفي التمدد يسير مبيع الماء وفي التمدد
 باطل ابتداء وجاز في ثلثا وقراسه حبة من الطريق جاز وبيع مبيع الماء لانه مجهول
 غالبا وبيع حق المروعة روايت كتاب التمسمة من جملة الصغير يجوز وبيع رواية الزبادات
 لا وفقر المحقق وبيع مبيع الماء باطل ابتداء لانه مجهول لانه لا يدرك بالثبوت كذا هبته كذا
 الصالح عليه السلام في قوله لا يبيع على المجهول ولا يجوز ومن المجهول يجوز لا يبيع في
 المنارة في الاول قول الله وفي النواير من جملة الصغير بيع ماء وهدا جاز في بيع
 جاز في بيعه في السحرة اذا باع حتى التمسمة حبة لا يجوز ولو باع العلوج جاز ويكون
 عليه السلام وثلثه حبة من التمسمة في غير كتاب العلوج عليه في حبة وبيع مبيع
 واره على ان يكون له حق فسر العلوج عليه جاز كذا وكثر شغل اللثة الحرة حبة الله

[illegible]

عامه المشتري وقت البيع لو اقيم اذ اكمال البيع والمشتري براه اما اذا اكمال بعد
 العقد فقد جاز في الكيلان كبيع البايع من حيث التسليم وكيل المشتري من حيث التسليم
 لا وكيل المشتري في حق التصرف فيه ان لم يعب الكيل والوزن ولا العتق وفي الثواب
 من اجماع الصغير انه لم اكر كونه بدمويه ربيعه كرخيته راكبه بنده تونز ديك فلان سب بركه
 بغير مشي من موبيا بركه بغير مشي من موبيا رويان سب رويان سب لانه لا يقدح في التسليم
 بخلاف ان يفتد بكمشتري بدمويه السهمين مع الايق لا يجوز ان يسم فدا لا يترق
 الا اذا باع منه بركه بدمويه وفي دستور القضاة من الملتقط في كتاب اللقيط السابق
 اذا اخذه القاصر وحقه بدمويه و هو يسم انه في حبس القاصر جاز سبعة وفي الزجر حتى اذا
 باع شيئا بالفسخ هم و هي بخار عا ان بوقية بغير شرط لا يجوز البيع وفي الكبرياء عا بالفسخ
 و هم عا ان لو دية اليه بغير شرط فالببيع فاسد لانه شرط اجملا مجهول لا لان ذكر المبلد
 للثمن جاز اذا كان الثمن حال فان كان الثمن موقعا لمثل المبلد بغير شرط فالببيع جاز بشرط
 باطل و يوجد الثمن اليحيث طال به لانه لم يشترط اجملا مجهول لا لان ذكر المبلد بالمال
 للثمن جاز لانه شرط اجملا موقعا ما اذا ذكر المبلد لا بشرط مكان الا بغيره لكنه
 الشرط انما يعتبر اذا كان موقعا و هذا غير مفيد لانه لا مونة حتى لو كان له مونة
 يعتبر و يبيع في الفسخ بدمويه من جاز ثلث الثواب معينة بغير اجمال معلوم و هو لو
 دينا راو كسبه عا ان بوقية باع البايع بغير شرط بدمويه بغير شرط صحيح قال القولي
 احد هي ان ظاهره لو سم ان هذا بشرط ان يكون الثمن بغير البايع و هذا الجواب
 نفعا للبايع لانه يخالف معتقدا شرح كما اذا باع عا ان الثمن على غير المشتري
 و انه لفسخ عا ان للبايع و انه بأكمل القضاة بعض هذا الثمن بغير شرط و هو فاسد بوجه
 خسر و هو ان يسم اجملا مجهول فانه يسم عا ان بوقية بعد قطع المسافة الفسخ فلو
 الاستمر فلو اذكر بانه جهالة المدة من الوجه الذي قلنا و في دستور القضاة جاز بشرط
 المحابا موقعا لا بغيره و في لا يجوز و في فدا و الغرور و جاز بشرط ان يسم بالمال
 بغيره لا بغيره و في بالمال و هم يجوز و لو بشرط سيفا محلا بغيره لا بغيره و في بالمال و هم

لا يجوز لال التمسوه بول الغنم ولست بعين الغنم لانه لا يمكن تخليصها فكيف يمكن نهج
الغنم بالدرهم بخلاف ما سئلته السفه فانه يعينها لانه يمكن تخليصها فكان نهج
الغنم بالدرهم بخلافه وهذا لا يجوز وفيه الفيل وبيع بالصلوم النهر لانه لا يجوز ولو بيع
بالفطر لم يجوز لال صوم النهر لانه لا يبيع فيه فانه من عقادة فكان مجموعا لافا اذ سئل
عوا بالصلوم تعين في فطرهم لانهم يبيعون خمسين نوما وفضلت الغنم شيئا البرواة التي
الربوا على العوال العيس فبذلك يتعارفون وبيع خطوط الائمة قال لال مال الوقف
قائم ثم ولا كذا كذا وفرض التذريب بيع مسجد حرم لا يجوز وفيه الفيل المحرم للصبي ثم لا يجوز
وفي الفيل وبيع لال من حلال مصيدا به مصيد في حرمة ما فحرم جاز فلا فلهذا على
ما وكلهم كما في البشارة ونحوه فاسم حيث حصل شتر من مجموعا فابا ان يسم قال
ان بعض من يسم قبلت ففعل لانه ان يسمونه بنحو من وفيها الفيل اذ لا شيئا في رد
لا يمكن منه شتر ذلك النهر لافلا لال لا يشتر منه وفيها الفيل العبر العاقد اذ لا يمكن
لا يشتر امرته بذلك قال الشيخ الامام نحو المرحوم لال طلب الفيل بول ونحو ذلك لا
يبيع منه قال طلب الزيد الباقا والقيط مما ياكله العبيان عادة لا يبيعون منه فافتر
نحو ان يسمه فلا يبيع به العليل الذي يترك وينتفع به في الاكل يجوز وفيه الكبرير ببيع من ان يترك
كان ينتفع به في الاكل فالباع جاز ولا كان لا ينتفع به في الاكل قال محمد بن قيس
بغيره لانه غير منتفع الا منتفع الاكل وفيه الفيل ويقدر وقد مر نحو فركنا الكبرية وفي
بيع ولا يجوز شتر درجن ما قبل الفيل الثمن كل ما جارية بالف درهم ففقهنا ثم اشترا
الباع منه بنحو ما قبل الفيل الثمن وفيه الفيل وان اشترى بالبروض جاز قبله كان
او كثر الكذا في كسنة الدقاق في باب بيع الفاسد وفيه الفيل ولا يجوز ان يبيع معلقة في
حالة ثم اشترا ما بذلك الثمن الا لا بد في الوصل ففرض الفيل وبيع الغنم لال
المشتر اذا غاب قبل ففعل المبيع وقبل الفيل الثمن عبيته منقطعة ولا بد من ان يحو
للفرض ان يبيع المبيع ويوفر ثمن الباع اذا كان المبيع منقول ايا او كان المبيع منقول
اما اذا كان عقارا فلا يبيع في الفرض الا في السراية ففرض الفيل وبيع الغنم لال

ولا بد من قبل الثمن ولا بد من البيع هو العبد في مال له مقام البينة في البيع
 المقصود من البيع للمالك الثمن اذا غاب المشتري من فدان العبد غاب قبل دفع الثمن
 وطلب من العبد البيع باسمه فربما يوفى الثمن في ذلك المخرج بعد اشتراط غيبته
 ابن ابي عمير في الثمن في البيع للمالك العبد فانه بالحق والحق فان اقام البينة في ذلك
 باسم العبد والعبد فانه ثمنه واما ان يوفى الثمن في ذلك المخرج فانه ثمنه وان لم
 يتم البينة في ذلك المخرج فانه ثمنه فيقول له من يدركه ثمنه وان كان الامر في ذلك
 بالبيع وان كان بخلافه فلا امر في ذلك وفي النسخة قال في رتبة الله سالت في
 زيادة من رجل اشتري حماما او سمكا فذهب له ثمنه فابطلت حشره اليه ان
 قال يهودي من غره وفي شرح المحلل في البيع ابو يوسف رحمه الله قال رجل اشترى
 ياعن اربعة اصد هما ليس له فيهما ان يقتضيه حتى لو ركب الثمن بالاتفاق لان
 للبيع حصة كل الثمن فلو ادرك كل لم يقتض الا نصفه فلا يرجع على من يملكه وقال
 ابو حنيفة رحمه الله يقتض كل العبد ويرجع ما ادر عن عليه له انه ليس بملك في قبض نفسه
 واداء الثمن فكان متبرعا ففقد دينة فلا يرجع عليه لهما انه متبرعا بعد شراهما
 محلة مع علمه انه يبيع فلا يقتض في اشتراهما ولا يمكن حنيفة يقتضيه حده ولا من قبض
 كل الا باداء كل الثمن كان راضيا بقبض نفسه باداء النقص عنه ولانه ان كان محله
 بالغير امره لم يكن مقتضى في نفسه كغير الرهن وفي التمهيد المشتري ان كان مقتضاها
 حصة لا يقتض حصة خريسم ههنا عليه لانه لو ركب الثمن في صفقة ولو غاب في حقه
 فهو يبيع جميع الثمن وياخذ كله واذا اشترى حقه يبيع حقه من حقه باخذ منه نصف الثمن لانه
 لا يكتسب الا نصفه وبدونه فلا يكون منطوقا فيما هو اوله فحدها كان الشريك اذ لم
 ومنه ابو يوسف رحمه الله فيكون منطوقا فيما ادر ولا يقتض اللام حصة وفيه فاق
 التجرير جاز ان يشتري ياعن اربعة اصد هما ولا يبيع الشريك انما يبيع ثم علم
 قبل التيقن فهو ياتي ان شاء وانما البيع وان شاء ودل على الحق فيقر به
 ما يدره من البيع بالانصاف في ذلك المخرج

علیها اثبات البرهان علیها ودر باب تحت البیع حکم العرفان ودر باب مثله
 ان شاء الباع اعطانا الذم علیها و ان شاء واعطى غیره لان الذم ان حکم العرف
 مسوؤة مثله لا یجوزها ثم اذ اخذنا ذم البیع لیس حصة من الثمن و فی الفصول فی
 مسایکد العقار و لو شتر عاریة بذم شایب مثله فی البیع لان ای رتبه لکن
 غیر بانه عاده کذا فی السهمه و فی فاء الکبری و اذ اباع حارام و کفای
 الا کاف و البر و عتة فی البیع و ان کان غیر موقوف فکفای لکن ای رکنه اذ ام و خدا الا کاف
 و البر و عتة هر یک و البر و عتة و الا کاف حصة من الثمن فالجواب مع فساد ذم شایب
 ای رتبه و فی السهمه فی باب الحق فی شتر عاریة غیر موقوف دخلت البر و عتة و الا کاف
 مکرره فی الواقعات ای یمنه قال الشیخ الامام السیدنا فخر الدین و حجت الاسلام غفر
 له فی فی الفصول فی مسائل تحدید العقار فسرق بن ای رتبه و یمن ای قال
 بخلاف الحار لانه بایع عریضه فلا یدخل البر و عتة الا بالنسبة لاداکان ای حار بایع
 البر و عتة و ذم البیع فی حد و فاء و الکبری بایع عریضه و فی العتة ان الذم
 لقان ای عاریة محرمه فیما تحت البیع حکم العرف کذا فی السهمه و فی فاء الکسای
 الفداء ان اردوم سور شش و دو ال ای کام اردو سور و در فی الفقه و فی
 الفقه رتبه العریضه بینه شتر عریضه و لها عتة و کنه البوسه بایع عریضه ای عریضه
 البیاض حدیث فخر و فیها ایفا و لو شتر انا ما و لها حدیث لا یجوز حدیث الا بالنسبة
 الزم الکرم در سلف و عتة و درایه در و در حدیث عاریه ای اگر چه مسکون و در
 اسم و رتبه و لست مریضه و فی ۴ اعارة و در عرفیه که غیر عاریت خانه بکونه
 زمین کویند و یمن اگر زمین را فروخت درایه در بیع هر چه در و یمن انحد
 و درخت اگر چه مسکون اند ازیر که ایها متعلم اند زمین از برای قرار و یمن را
 بعه و در و در و یمن است چنانچه زرع و عاریت و در نباید در بیع هر چه فروخت
 در ان زمین بزرگه افعال و در زمین بکمت فقه و نقد است چنانکه متعارف و در
 باشد مگر آنکه مسکون اند ازیر انکاد درایه و فی بدایه الفقه حنابلح ارضا و حدیثها

[illegible]

[illegible]

الفقد وفيها البقاء ولو شتر در ارجمند دو نافله الغلق وان لم ينفذ كل حق
 هو له فيه وبكسب الدر بدخل الكسيف ولا بدخل النطفة ما لم يقل بكل حق قال
 الشيخ الامام حماد الدين رحمة الله فرقة فنادخل الغلق من غير ذكر في الوصل
 المنفذ في محقق القدر ورواية الفقه حنابلة دار او خلة في البيع متابع اعداها
 وفي السهوية لانه ينفذ في الاغلاف لانها مركبة فيها للبقاء والمفاتيح ينفذ في
 الغلق من غير تسمية لانه بمنزلة بعض من لا يتنفع به يرونه في نسخة ارادوا مفتاح
 مخشبة المتصلة بالباب فاما من احدى لا يدخل بالامحاء والله اعلم
 البيع العاسد والباطل في خزانة الفقه مع العاسد
 على اربعة اوجه الماكراه على البيع والمحال في الثمن وادخال شتر من احوام البيع
 نحو خمر ونحو خمر وشتر او انما ربا بالتوقيت او البيع للمحصن والدريس والمهر
 جان والعطاف وقدوم الحاج وفطر الميمود وصوم النصارى اذا لم يوفروا القبا
 وفيها البقاء الشتر وطحايزة ثلث الاجل المعسوم وهو ثلث ايام وشتر اوط
 الصحاح والمتكر في الثمن والشروط المفسدة للبيع اربعة شتر اوط المنفعة للبايع
 وشتر اوط المنفعة للبتاع وشتر اوط المنفعة للبيوع اذا كان عملا او امتة الشتر
 في العقد اما شتر اوط المنفعة للبايع ان يبيع على ان يغير في المنة شيئا او
 منه شيئا او يبدل به ثمة او على ان يسلم له راس الشتر او على ان يستجده
 البائع شتر او كان دارا على ان يسكنها شتر او امام شتر اوط للبيوع شتر اوط
 على ان يبعده ان لا يستجده او لا يجمعها او على ان يبرها او يستولدها او يكاتبها
 او يعينها او كانت دابة شتر اوط على ان لا يبيعها مع فلان واما الشتر اوط
 العاسدة في العقد ان لم يشترط جنبا رابعة ايام او اكثر او جنبا رابعة او لا
 يجوز الاو ثمر او خمر او لم يميز ثمنها وفي الكبر شتر من اخر على ان يوفيه
 اليه قبل ان يرفع الثمن لئلا يبيع فاشترى فاسد لانه شرط تاخير الثمن لا ان
 يحصل وفي النسبة سدة شتر الاسلام رحمة الله عليه بان من راحل على ان

بنفذه خصمايه در هم منصرف كل اسوع ما يكمل في البيع فاسد لانه لا
لانه لا يجوز ما اذا مكنت تسليم كل اسوع و ختمه الا بعد وجوب البيع فيه
القبضه واذا باع بغير معلوم من ان بود في الشيء عظام التفريق فان لم يكن ذلك
التفريق في العقد فالبائع ان يطلعه عليه فان ذكر هذا في البيع فليس البيع وقد
نحوه في ما يجوز من لا يجوز وفيه القيا حقا قال الشيخ لم يكن بعد فعال
قبضت ولم يسلم ثم قال ان يفتقر البيع الفاسد بنفذه قبل قبض المشتري في البيع
اذا كان احد الوضوئين غير ما في المحل والمثبه والدم طار البيع ولم يقد الملك ويحول
البيع امانه اذا كان منعقدا بامدرون وصفه م كان فاسدا و فخرنا في بيع
الحرم والحرم والمثبه وذبحه الجوس المحرم والمزبد وستره والسجته مما وبيع في الحرم
لا ينفذ في بيع المحنول وبيع هوام الارض ما يسكن في الماء كالصفير واسطه
باطل لانه ليس هو ملك ولا يباع بثمنه الا شيئا من الحرم وبيع رجوع الارض باطل
الا اذا غلب عليه التراب من غير محرم جاز في بيع سرفين البقر جاز في بيع المحل و فخرنا
ثمنا حال متقوم فسد وفيها القيا وبيع الباطل لا يفسد الملك الى القيا العقبه حتى
لو كان البيع عاقل غفقه لا ينفذ اعتنا فيه والفا سدت باقية الملك الى القيا العقبه
وفخرنا كليات القدر في البيع الفاسد على ثلثه اوجه جاز و هو ان يكون القدر
والمثبه حلا لا و باطل و هو ان يكون كلاهما او المثلثه حراما و فاسد و هو ان يكون
الثلثه حراما والمثلث حلا لا يمانه جاز في بيع غير المحرم او غير ما و مكاتب
او ام ولد و بعد البيع فاسد او لو جعلها مبيعا كان البيع باطلا فان قبض المشتري
البيع في العقد الاول باذن البائع ملكه ولا يملك الاخر المحرم و فخرنا و لو قبض
المشتريه مبيعا و بدم او غير باذن البائع فانه لا يملكه ولا يجوز له فخره في العقد
الاول والعشر من غيره هو بيع شجر الطح او الاصل في العقد الفاسد ان يملك
ما يملك بالبيع بما يملك بالبيع الفاسد حتى لو اشتري عبيدا من غير موافقه
قبضا و هما لهما ملك المشتري العبد اذا قبضه باذن البائع ولا يملك

البايح المحرور مخبر وكنه لك لو شتر عبد المذبر او بكاتب ام ولد وثقافتها
 ملك المشر العبد اذا قبض باذن البايح وشتر المذبر او مخبره لا يملكه وان
 قبضه باذن م البايح وكنه لك لو شتر عسدا بجال الغب لغرض اذن صاحب
 وثقافتها ملك المشر العبد ولا يملك الا حسمه ما قبضه مخبره انما لك الشئ في
 القدر وقرخفه اذا قبض المشر المبيع في البيع الفاسد بامر البايح وفي عقد
 عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع وبشره فمبته وفرش العطا وراي
 الاذن باقبضه في ان مخرج وديار فابصر ما لو امره بقبضه فقبضه المشر
 بحقق البايح او غير حفرة ملكه والديار ما قبضه المشر عقبة العقد حفرة
 البايح ولم ينفذ من العقد ملكه الفيا ما كانه قبض باذنه استحق ان كانه وفي
 الوصول ذكر في م القتا وراي المشر شتر او فاسد البصر فابصر بالتمليك
 في البيع العج و في الشئ ولو ان ذميا اظهر بيع المحرور مخبره في دار الاسلام فانه يبيع
 عن ذلك طان اهرق اباي مخبره وقد مخبره في حسمه الا ان لا ما يرد ذلك في غير المحرور
 ولا الدين لانه فمخبره وقد مخبره في حسمه في البيع الفاسد
 لا يقبل ملكه قبيل القبض بعسده اذ قبض باذن البايح وكنه لك لو
 لا يقبل ملام عن ملكه واحد من المتعاقدين فمخبره قبيل القبض بعسده بدون حسمه
 لكن بحفرة وفي شتر العطا وراي المبيع اذا كان قابلا في المشر فانه يرد
 البايح في البيع لان الفاء اذا كان قويا دخره مبدية هو البديل والمعدل
 مكر واحد منها بملكه في حفرة مبدية بها وكنه لك لو يوفى حسمه الحفرة
 وبعده حفرة ونخرج حفرة واما اذا كان الفاء في حسمه لاجل المتعاقدين فمكر
 مسمها بملكه في قبيل القبض واما بعد القبض فلذا في الشتر طان بغير حفرة فمبدية
 وليس لك حسمه ان يفسد في قتا وراي الفاء الامام فمخبره الدين حسمه الفاء
 قبيل القبض مكر واحد منها بغيره بالفسخ حفرة مبدية وبعده القبض ان كان
 الفاء في حسمه العقد فلا يقبل حسمه البايح المحرور مخبره وكنه لك لو كان الفاء

بشرط فاسد ولا خلاف في ذلك عند اهل السنة واليه يوفق رحمته وقال محمد
 رحمه الله ان كان البيع من غير منفعة من الشرط نحو الاخذ بالعتاق والنجار
 المطلق ببيع من غير منفعة من الشرط وان لم يغير الاخر وان كان البيع من غير
 منفعة من الشرط لا يبيع الفسخ الا بقول الآخر او بالفتا ووجه التمسك به
 في البيع الفاسد كذا في احكامها ولا ينافي التمسك بغيره في البيع الفاسد
 ان كان وانما في ذلك العقد وان كان الفاسد بشرط فليس بشرط ولا يفسخ
 دون من عديده في العقود من الفاسد وفي اختلاف الفقهاء في من احكامها
 قول طائفة ان تصرف المشتري في فاسد او فاسد جاز في المشتري لا يملك
 العين بل يملك التفرقة هو قول مشايخ العراقيين وسنة لو ابيع مملوكا
 منها اذ المشتري هو المالك ولا يفسد الاخذ بالعتاق والنجار كذا في البيع
 جازي بتلك الجارية وطبعا في البيع كذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع
 فيها منفعة للشفعة انما يجوز سريان البيع على ذلك في قول مشايخ
 البيع رحمه الله ان المشتري يملك العين وهو الاصح فانه رضي محمد رحمه الله
 الشهادات انه اذا اذاع عليه هذا فهو حرم فيلزم ان يملك الرقبة ويدل عليه
 هذا الاصول من ان المشتري اذا اذاع ثبت له ولا منه دون البيع وكيفية
 ما له الرقبة ثابتة له ولا منه ولو اذاع المشتري فالتشريع عليه القيمة للبايع لو كان
 بفرضه فليط البايع لا يرتفع البطلان منه وكان الثمن للبايع الاول كذا في
 لو اشتري دار اشترا فاسدا او فيها قيمت فليسها دارا كان للمشتري
 فاسدا ان باخذ تلك الدار بالشفعة لنفسه من البايع وفيه اليقظة وانما يجب
 الشفعة للشفيع لان حق البايع لم ينقطع عنها والشفعة انما يجب بالقطع على
 البايع وفي مقيد المستفاد من التمسك به في البيع كذا في البيع كذا في البيع
 كذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع كذا في البيع
 فاسد انما يملكه وانما قال تصرف في البيع وبما يشبه ذلك في تصرفه في

اللائحة لا جارية خاصة وفي فناء والمسعودي قال ان تصرف المشتري في البيع
في البيع الفاسد قبل التغير ببيع او غش او غير ذلك من الوجوه كلها لم تنفذ و
كذلك ان تصرف المشتري في بعد ما قبضه في غير اذن البائع فان قبضه باذن
البائع بكونه ان يتصرف فيه ما ان تصرف فيه ببيع او غير ذلك كما ان تصرفه ولم يملكه
فمنه العتق من هذه العتق المشتري في الفاسد او فاسدا اذ ان تصرفه في المشتري في غير تصرفه
ويطالع في البائع في الاستدراك او سوا وكان تصرفه في الفاسد بعد ثبوت كل البيع
والهبة او رهن او شباها او لا يجزئ كالاغناق وشباها بالالا جارية والبيع
فان هذه التفقات لا يطالع في البائع في الاستدراك او قبضه الفاسد في التفقات
الفاسدة ولو كان المشتري فيها نجا ويطالع في الفاسد عن رهنه بغيره والبيع
الاخر في الفاسد بغير رهنه لا يطالع في كل موضع فقد راعى البائع في بيع
البيع واسترداد المبيع بغير فاسد طاعة ام زال المانع بان فاسد البيع او رهن
في الهبة او غير ذلك كما قبضه او لا بدل الكتابة او رد المشتري بالبيع في الفاسد
كان للبائع حق الاستدراك اذ لم يملكه الفاسد فقد راعى المشتري بالقبضه لان
المانع زال لم يبق في فاسد كل وجه في حق المالك ففاسد كان
هذه العقود لم يوجد في زال المانع لم يبق في فاسد بغيره في المالك كان
بالبيع بغير التغير بالتمسك لا يكون للبائع حق الاستدراك بغيره في المشتري
كانه اشتراؤه وهذه اكله اذ لم يغير الفاسد عليه بغيره فان فاسد عليه بغيره لا يكون
للبائع حق الاستدراك في الوجوه كلها وفيه الفاسد في العقد في المالك في المالك
وللبائع ان يسترد المبيع في البيع الفاسد ما لم يوجد ما يطالع في الفاسد ولا يطالع في
الفاسد بالاجابة ولا يثبت المشتري لان الملك الفاسد يتغير بالادارة المشتري
ويعتبر الوارث في المالك المشتري في المالك في المالك في فاسد في المالك في المالك
البيع المشتري في البيع الفاسد اذ اقامت بغير البيع ولا يثبت الاستدراك في المشتري
المشتري في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك

بغيره

[illegible]

فاجاز البايع انما فيه من متعنت على البايع ولا يشي على المشتري لانما قبل
 القبض محكومة للبائع فيتوقف اتفاقه على اجازة البايع وفي العدة لو باع
 بها فاسد او فاسدا فاسدا ثم ابراه البايع عن القيمة ثم بات الغلام لزمه القيمة وقال
 ابراه عن الغلام ثم هلك الغلام عن المشتري عن القيمة ثم لان القيمة
 انما يجب هلاك المبيع فاذا ابراه قبل هلاك المبيع لا يصح واذا ابراه عن
 الغلام فقد خرج الغلام من ان يكون مضمونا فلهذا فخر عند هلاكه في ملك
 لو ابراه المعصوب من افا حجب القيمة حال قيام المعصوب لا يصح ولو ابراه عن
 المعصوب صح وفي العتول او ابراه جازية بها فاسد او فاسدا البايع قبله في
 ما لم يشتر او بعده لا يكون ذلك الباطل لا يصح الفاسد بخلاف ما اذا كان
 البايع للبائع فانه يكون وطر البايع الباطل لا يصح فالصحيح بالاسلام الجواب
 رحمت الله لا يوجد هذه الرواية الا في هذا الكتاب وفيه ايضا الفقه في المس
 والعشرين ولو وقف المشتري ثم ابراه فاسد او جوده سجد لا يطلعه حتى يخرج
 ما لم يبره فاذا ابراه بطل في قول ابراه حنفية رضي الله عنه في الاشياء بمنزلة الباطل
 وفيه ايضا من شرح الطحاوي ابراه في البيع الفاسد لا يصح في حق الفاسد الا
 زيادة مبنية على متولدة كالبيع والحيطة ولست السويق بالثمن او بالنقل
 فاما ما انبأه والاشياء فيمنع الرد ثم ابراه حنفية رضي الله عنه في الشفعة
 قبل الشفعة لا يقع حق البايع كما لو ابراه المشتري عن ملكه جبر في الشفعة
 وللبايع ان يسرد ويقطع الاشياء وذكروا في شرح الطحاوي ان كانت
 الزيادة متقدمة متولدة من الاصل كالكلية والشمس والحجر لا يمنع الرد ولا يفسخ
 كما لو قبل ان كانت متقدمة غير متولدة كالبيع ولست والسويق او كان
 ثوبا فقلوه وضاة او قطن فقلوه او غز لا يفسخ او امنه ففقت او خطه
 فطحنها ينقطع حق المالك في بغير عليه فيمنع يوم القبض ان كان من دون
 النعم ويشترط ان كان من دونات الاضال وان كانت متقدمة متولدة

منه الاصل كالولد والتمتع والارشع لغو لا يمنع الفسخ لو هلكت هذه الزوايا
المشترى لا يملكه واذا تعذر له استملكها المشتري فله الفسخ ولو هلك المبيع
والزوايا فائمة فلا يبيع ان لم يسترد الزوايا وقسمته المبيع وقت الفسخ وان
كانت الزوايا متفصلة غير متولدة كالهرة والصدرة والكلب فليبيع ان لم يسترد
المبيع مع هذه الزوايا ولا يطيبه وان هلكت هذه الزوايا لم يفسخ المبيع
ولو استملكها لم يفسخ الفسخ الا في حيفه فخره فلا فالحا وحسب هذه الخلاف في الزوايا
الغريبة اذا كانت متفصلة غير متولدة اذا استملكها الفاسد ولو هلك المبيع فله
الزوايا فائمة فخره عليه ضمان المبيع والزوايا لم يفسخ بخلاف المتولدة منه كما
تقرر فان في الغريبة حكم الزيادة فان انقص المبيع فخر المشتري فان كان
النقصان باقية سحاوية كان للبائع ان ياخذ المبيع مع ارش النقصان
وكذا لو كان النقصان بفعل المشتري او بفعل المبيع وان كان بفعل
الاجتر فالبياع يالجرائن شاء اخذ من المشتري وهو يرجع على المشتري وان
ساد على الجرائن وهو لا يرجع على المشتري كالنقصان وان كان النقصان
بفعل المبيع هو المشتري او اجتره هلك المبيع والمشتري لم يوجب له حرج على البياع
هلك على البياع كذا في مجموع شرح الطحاوي وفيه الفسخ المهدية ليس البياع
في البيع الفاسد ان ياخذ المبيع من روثه لان المبيع متفادى فخره محسوبة كانه
ولوات البياع فالمشتري احق به من روثه لان المبيع قد قدم عليه في حياته فكذا
على ورثته وغروا يوجب فانه ثم ان كان دراهم الثمرة فائمة اخذها بعينها لانها
في البيع الفاسد وهو الاصح بمنزلة العقب وان كانت مستملكة اخذها وفيه
الفسخ من قتلها والفاخر لا يملك فخر الدين وقت الفسخ فخره يوجب فخره وان كان
تناقصا المبيع الفاسد لا يجوز للمشتري ان يفسخ المبيع لاستيفاء ما كان له على المالك
وكذا لو اضر المديون من ربح المال اجاز فاسده وفيه الفسخ ولو كان المبيع جائزا
الا جاز فاسده ثم انفسخ المبيع بينهما بوجه كان للمشتري ان يفسخ المبيع فخره

الدين كان على البايع وفيه القاسم وايدى محسب في البيع الفاسد اذا
 روي في البيع بالثمن او صدقة او بيع او بوجوه الوجوه كالمس والودع واللا
 عارة ووقع في البيع فهو مشاركة للبيع الاول في المنة من زمان قال في المنة
 وكذا في البيع الموقوف بالتمتع بانه باعها من ان ثم ان الفاسد في
 هذه الدابة باق على باع كان قسما ومشاركة للبيع الاول والزيادة للمشتري
 لا للمعاينة للمالك العين وفيه القاسم في العقد في البيع المنة من زمان وكذا في
 جارية والمختار بينهما حرمة المصاهرة فانه يملكها ولا يملكه بغيرها وفيه القاسم في
 المنة المحسب في الوطر في البيع الفاسد ما حكمه قال بعضهم بكرة بخلافهم وقال بعضهم
 فيها وذكر العقيدة باللبث تحت اليد اذا وطر المشتري في المنة فانه يملكها
 ام دلده وعليه قيمتها دون غيرها وفي رواية كتاب البيع والشرب بغير قيمتها
 وعرضا وفيه القاسم المقبوض بحكم شراء الفاسد او المقبوض مما سواه
 اذا تعبد في البيع المنة فالبايع ان يسترد او ياخذ النقصان سواء كان
 تعبد بفعل المشتري او بفعل البايع او بافته سماوية وفيه القاسم المنة بغيرها
 مضمون في البيع المنة يوم القبض ان كان من ذوات القيمة وممنه ان
 كان من ذوات الامثال الا انه مضمون بالتعويض كما لمعقوب وفيه القاسم
 ورايت فروايد محسب في البيع المنة المقبوض في يد البايع بالبيع بالطل
 مضمون وهو الصحيح والمقبوض بالبيع الفاسد مضمون بالقيمة فما لا مثله وطل
 فما لا مثله لانه مضمون بالتعويض كما لمعقوب المقبوض مما سواه مضمون بالقيمة
 اذا كان الثمن مسموعا فافترقا الامام طه الدين تحت اليد يقول ان المقبوض
 سواه المشتري مضمون بالثمن في ذوات الامثال بالقيمة فروايد القيمة
 الثمن مسموعا وهو المقبوض بالبيع الفاسد والمقبوض بحكم الغرض الفاسد
 بالقيمة وفيه المالك بالتعويض كما لمعقوب بالبيع الفاسد وفيه المنة في البيع
 بالفلوس فكذلك في البيع في العقد بخلافها لان ما ليس الفلوس في البيع

العجب ثم عند أبو بولس تحت الركبتين منها يوم العقد وعند محمد تحت الدار
يوم ترك الناس المعاملة بها ولو غلبت تحت لا يطل الفاعل ولا يجل أبو القعز
العقد والوزن وفرقنا والكبرياء شتر برهم بهنقه البلد لم ينفق
فان كان لا تخرج اليوم فتر السون فليس لانه هكذا الثمن وان كانت
ذلك انقص قيمتها لم يفسد البيع لانه لم يهلك الثمن وليس الا ذلك فان القوط
ذلك فعليه ان يذهب الفضة قيمته في آخر يوم القوط هو الحنا وفيه فبقيد المنفعة
من الظاهر في كتاب البيع ان وقع الدراهم لا خيار فقال شترت مكانة
من غير وجه ما خذ منه كل يوم خمسة امنا فابيع فاسد وما اكفر من مكر
اشترى الحنظل من ثار الله فكان البيع مجهولا فاذا اكمل كان الاكابر كمن عقد
فاسد ولو عطله الدراهم وجعل ما خذ منه كل يوم خمسة امنا ولم ينفق الا
اشترى بجزء وهذا حال وان كان منته وقت الدفع اشترى لان محذوثة
لا ينفق البيع الاول لان المبيع معلوم فينفق البيع صحيح كذو السور
الهداية من شتر سيفا او بطي او قنار او مزار او جوزا ففكر ووجه فاسد
افان لم ينتفع به رجع باثم لانه ليس كال كان البيع باطلا وفي البيع
وان كان الفاسد فله ان يملكه لكنه القياس وفي الاستحسان لا يملكه
بعد العلم بخونه الاشياء من ثمنه فله ان يملكه وفي الهداية وان كان ينتفع
ببيع فاسد لم يرد لان الكسر طرأ وكنته رجع بغيره العبد ففعل للفر
تقدر الا مكانا وفكرت الدقايق ولو شتر سيفا او قنار او جوزا او ففكره
ينتفع به رجع بغيره العبد الا بكل الثمنه وفكر الكبر شتر عن سيفا وقبضه ثم
وجدها ففكره لا يقبلها املا فابيع فاسد ان الكمال شتر من الاثر
مال مفقود واحدة وكذا اذا اشترى وفيه بطي فاذا اوجدها فاسد لا قيمة لها
مخففه القدر من ثمنه جميع البيع من حر وعبد او شاة ذكبة ومنته بطل البيع فيها
وفيها ايضا من بارئ الا حملها فابيع فاسد وفي نوادر الفنا وكذا في

مادة كاو بر خرد و با نك حكمة اند في بيع فاسد يو كذا في الكبر و في النحر
 و محس بن زياره بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى
 فاذى است بحد فابيع لازم و ليس على ان يرد بالان المحل في نيات
 ثانيا ما لا يزيد لانه يوجب ضغفا فيها فاشترط المحل يكون براه
 البعث في فناء ورم الغرق و حاله شتر جارية على انها ما كان كان الشتر
 من جانب الشتر فابيع فاسد وان كان من جانب البايع فابيع جائز
 ذلك لانه اذا كان من جهة الشتر هو يطلب منه الزيادة في حد فابيع الشتر
 و في رسول الله صلى الله عليه وسلم غريب و شتر فلا يجوز ان يام اذا كان
 الشتر من جانب البايع لا يطلب منه الزيادة و لكن ان اراد به البراءة من العيب
 و في المصنف في كتاب البيع من باب صلاحة حبس و انما يحسم ذلك بان يثبت
 عن المشتري لاقبل من سنة شهر كان رتبة ابن البايع و رد و كان ما يقض
 ان يرد البايع على المشتري كل الثمن و ياخذ الولد و اوحياته اراد وحياته
 الابن على البايع و يسقط منه حصة الام من الثمن بمائة اذا ابلح جارية فبها
 ثلثون دينار و ثلثين دينار فولدت ولدا قيمته عشرة و ثمانين من الثمن
 على البايع دينار و ثمانين دينار الولد و هو سبعة و ثمانين و نصف من الثمن
 و اما اهاب بجارية و ذلك اثنا و عشرين دينار و نصف يسقط عن البايع و هذه
 المسئلة بناء على ان ام الولد لا قيمة لها مسندة فملك غير مضمونة
 فانقص البيع فبروم كل الثمن و مسندة لها قيمته فستعطف حصتها و الدية
 بيع ام الولد و المديرة فاسد و سبب محرمية العقد فحق المديرة في حال السطو
 الا هل يثبت للموت و المراد المديرة المطلق دون المقيده و قد حكم المحقق
 في الجلد الاول في باب التدهور و في مجالع العنبر و الهداية رجل يبيع مديرة
 او ام ولده فملك عن المشتري لاجل ان عليه رد و رم المحل عن جنيته
 و في المصنف في كتاب المديرة بباب بيع كذا قيمته قيمتها و في فناء الكبري يبيع

كما فيه مسجد قديم وقد اطلق البيع هل بعد البيع فيها من المسجد ان كان ١٤
المسجد عاريا يولد المسجد ان يضرحت البيع كما كان الفادق ربا فظهر
حق في الدنيا فكم لو باع حرا وبيع له ان كان المسجد نرايا لم يولد ان فرد حول
المسجد تحت البيع خلا فامنه يعرف العلماء وعاد ملكا للواقف او لورثته فلم يكن الفاعل
قويا فلا يظهر في الباطن كما لو باع عبدا بدار وفيه الفيا اشترى قريب ولم ينشتر المفقرة
والساجدة البيع لان بيع هذه الاشياء باطل كذا في رد القناد ورويان
رجلا قال بعيت منك جميع ما في هذا البيت فان علم المشتري ما في البيت
بما في البيع وان لم يعلم به لا يجوز عن البيع حنفية ومحمد رهما الله يجوز عن البيع
وقت الله ولو قال بعيت منك جميع ما في هذه الدار لا يجوز وفرن في البيت
والدار فقال يجوز ذلك يجوز فيهما اذا قال بعيت منك ما في الدار
فردت بها ولو قال بعيت منك جميع ما في هذه القرية وله فيها منعة لا يجوز
بالاجماع والما يجوز وان كان في البيت في العهد وفي وفيه الفيا اشترى
من اخر عشرة الثواب في قبضها وجدا اعد ثوبا وانكر للبايع ان يكون له فيه
مشر فمشر بيع فاسد ثم بشر المشتري فان كانت قيمة المشر ثلث ما عطر
ضع بها مائة ولا ينقص بشر وان كانت قيمتها اكثر لنقص بالانقص
بالنصاب ثلث او ثلثي البيع ولو اشترى زراعا ومشرط التركة وقت
قال بيع فاسد فواهم ببيعها وفر العوض ان اراد المشتري ان يترك الزرع
وقت الحصاد استاجر الارض للمدة يعلم ان الزرع بدر كفي تلك المدة
وكيف في العكس استاجر الارض لمدة اشترى هذا الزرع الموصوف فيمنه هذا البيع
مدة كذا ابرك فيها هذا الزرع بعماله فيها ما احب اياه صحته واما الثمار فلا يملك شيئا
الارض لترك الثمار عليها لانه لا يجوز وان استاجر الاشجار مع انه لا يجوز حرق
الثمار طابت له لان الاجارة وان كانت باطله لكونها في غير محله فمطلق الاذن
قفا له فان اراد الجواز والضرر فالحقيقة في البيع كذا في هذا المشر كما في

الاصح وقرئ في نسخة من نسخة لم يبد صلاهما او قد بدا بازار البيع لانه ما مستغوم
 اما لكونه مستغفيا في محل او في الباطن او قد بدا لا يجوز قبل ان يبد صلاهما والاول
 اصح وبيع المشتري قطعا في المال غير لفا ملك البائع هذا اذا اشتريه مطلقا او
 بشرط القطع وان شرط تركها مبيع التجار في البيع لانه شرط لا يقضي العقد وهو
 شغل ملك الغيبه او هو صفة في ضعفه وهو اعادة او اعادة في بيع كذا في بيع الزرع
 بشرط الترك على فلان وكذا اذا اشترى عظمها بشرط بيعه في بولف رقت الكربة
 لما قلنا واستحققت له العادة بخلاف ما في المتيقن عظمها لانه شرط في غير
 المعلوم وهو الذي يربى من الارض والشجر ولو اشتريه مطلقا وتركها باذن
 البائع طالب العقد فان تركها بغير اذنه فقد بازا وفرضاته لمصلحة محظورة
 وان تركها بعد ما نسا لم يفسد بشرط في المنفعة المستمرة على ثلثه اوجه
 احدها ان يبيع قبل ان يفسد فيسقط ابا بان لم يبيع لثنا اول خبر اوم وعلق الدرك
 فانه يجوز لمن يبيع المشتري رقت الدرك ليعينه لا يجوز ان يبيع اولا في يبيع
 مستغفيا به الا انه لم يتيقن عظمه وبيع هذا الوجه يجوز البيع سواء باع مطلقا او بشرط
 القطع وان باع بشرط الترك في البيع فاسد والثالث اذا باع بعد ما نسا عظمها
 لا شك في جواز هذا البيع اذا باع مطلقا او بشرط القطع وان باع بشرط الترك
 فانه لا يفسد بهما خلافا لغيره رقت الدرك كذا في المبسوط وفي رقت الدرك في
 مال رقت الدرك في كتاب البيوع ذكر في المبسوط اذا ما يبيع المشتري مستغفيا به فلم يخرج
 البعض فاشترى من الكافر قطعه من الذهب هذا العقد لا يجوز عندنا خلافا لما
 لكت رقت الدرك وكان مستغفيا بغيره يجوز هذا البيع في الثمار والباذن في البيع
 وغير ذلك وسكنه احكامه من الشيخ الامام ابو بكر محمد بن النوفلي في كتابه في البيع
 الناس فانهم يتعاملون ببيع ثمار الكبر عتبه بصفقه وقال وقد رايت رواية
 في نحو هذا من غير رقت الدرك وهو بيع الورع في الاشجار فانه يجوز مطلقا ان
 الورع لا يخرج حمله لكنه يلاحق البعض البعض جملة وفي المصنف في النوفلي السائل

والعشر من ذكره فصار القاضى الامام مظهر الدين رضى الله عنه اذا اشترى بابل
سبائى سلع ما هو المعروف ببعض الثمار قد خرج ٢ وبعضها لم يخرج بهما ببيع
ظاهر المذهب لا يجوز وكان شمس اللامعة لهوا سر رضى الله عنه يفتى بوجوبه في الثمار
والنباذيجان والبطيخ وغير ذلك من علم انه مرد عن اصحابنا من حكمه عن الشيخ الامام
فخر الدين رضى الله عنه انه كان يفتى بجواز هذا البيع وكان يقول بجواز بيع
اصناف البسملج وما جرت معه ذلك من غير ان يشترط ان يكون في حرج اكثر
لان الاقل محلنا بيا اما الاكثر فلا محلنا بيا الاقل فقد روى عن محمد بن الحسن
في بيع الورود على الاشجار انه يجوز ومعلوم ان الورود لا يخرج حلة ولكنه ينقل
الى بعض البسملج قال شمس اللامعة السر خر رضى الله عنه ولا يصح من ذلك ان لا يجوز
هذا البيع ان المهر لا هذا الفرق انما يكون عند تحقق الفروق ولا غرو
بهما لانه يمكن ان يبيع مصول هذا الاشياء ببيع ما فيها من الثمار كما يتولد
بعد ذلك فيكون له ملكه وسيله هذا البسملج القدر ورواى كان البائع لا يبيع
الاشجار فالمشترى اشترى الثمار الموجودة ببعض الثمر ويوجد العقد والامر
لما وقت وجوده او اشترى الموهوب بجمع الثمر ويحرم البائع فحما معصود بهما
الطريق فاذا صاحبه البائع الموهوم وفيه القامة المسقط اذا باع الثمار قبل ان
يدركها لحصره يجوز وفيه يجوز والمشتري لا يجوز الا اذا ادرك بعضه فيجوز فيها
ادرك فيها لا يدرك على ملك الشجرة ولو كان بين ادرك بعضه قبيل الموهوب
خاصة جاز البسملج وان لم ياخذ المشتري حرجه في اخره البسملج لا يخلط
المبيع بغير المبيع وفيه القامة ولو اشترى رجل من البسملج او قدامه على رطل او
بتمو ساعته فباعه قال محمد بن الغفار لا يجوز لانه يتم من اسفله ساعة فباعه
كالصوف والوبر والشعر فيخلط المبيع بغير المبيع فلا يجوز البسملج وقد مر نحوه في
ما يجوز بيعه لا يجوز وفي المسقط ما يوجد الثمار يتفارب بعضه كالبطيخ وان كان
يجوز بيع ما ظهر منه ولا يجوز بيع ما لم يظهر منه والسبيل ان يبيع الاصل ما فيه في

وفي المصنف من فناء ورافض الا لم يفسد الدين وثلث الله اذا اشترى النخيل
وسل النخيل فتركتها من غير حرج ثم اخبر في النخلة لا يمكن التميز بينهما
البيع وان كان ذلك بعد النخلة لا يفسد ويكون التميز بين البائع والمشتري
فالمقول في الزيادة قول المشتري وفي النخيل رجل يبيع من اخراضا على ان
ان فيها كذا او كذا نخلة بثمرها كلها بتمرا وكانت فيها نخلة غير مثمرة
فالبائع فاسد لان الثمرة حصة من الثمن فيكون البيع فسخا للموجب بها
ابدا وفي المصنف في باب ابو يوسف حيث اشترى رافضا ونخل فان
قبل الغفر وقيل الارض والنخل والتمر سواء فان البائع التمر يسقط ربع الثمن
من المشتري وقال ثلث الثمن والمسلم فيما لم يقدر المشتري حصة النخل وقيل
فكل البائع لان النخل هو الذي يملكه اذا كان في يده بعد حرج لو كان التمر
موجودا وقت العقد وشراؤه للمشتري لينقسم الثمن اثلاثا اتفاقا كذا في
المختلفات وفيه ليس يحكم بمقصود الاكابر بل المراد الا بطلان فاعلم
ان الثمر محاد في غير زيادة النخيل خاصة عند ولانه قائم بها حقيقة
ومتولد منها حرج لو كانت النخيل حرجا والارض لا فالتمر له حصة النخل ينقسم
الثمر على الارض والنخل او لا الفضل ثم النصف الذي اصاب النخل فهو له
التمر وكانت حصة الثمن ربع الثمن كما اذا اشترى حرجا ينقسم قيمتها على
السوا او فولدت احداهما ولدا قيمته مثل قيمته انها فان البائع الولد كان
يسقط اربع الثمن كذا في المختلفات وعند زيادة على الارض والنخل
النخيل يبيع الارض حرجا يبيع الارض حرجا شرط فان زيادة عند زيادة
على احد الباعين شترى جارية فولدت قبل القبض ثم ولدت ولدا فاسم
التمر على الكل اثلاثا وولم يظهر فايده فيما اذا اشترى البائع الولد فكذا جهنا
ينقسم الثمر على الكل اثلاثا ويسقط التمر بازاو التمر على هذا حرجا اذا
اشترى مربي او ثلث كما ذكر في المختلفات وفي فناء النخيل من يبيع النخيل

واذا باع نخلا فقال البائع انتم قبل البيع واما المشتري فمعه البيع والقول
 قول من كان معه به لان السيد ولي الملك وكذا بجارية اذا ولدت في بطن
 باع جارية فولدت بنتا للمشتري فقال البائع بعها منتهى شهر والدة له فقال
 المشتري بعها باكثر من مائة اشهر والولد ليس مني فقال القول قول المشتري
 بالاتفاق لانه يكره بعض البيع ولو اقام البينة فالبينة بينة المشتري فيها قال
 محمد رحمته الله البينة بينة البائع وفي التميز بينه وبين المشتري رطب على مرسول
 النخيل من عسل الارض خرافا من غير الكيد لا يجوز فخره في الدقائق ومما يشبهه
 لا يجوز من مع المزاينة وهو بيع التمريض النخيل من نخود وشكر كسبه وفيه العترة
 في هذا الاشجار من شمر او اوراق النوت على ان ياخذ شيا لم
 يجوز ان لم يدر شيئا قال اخذ في اليوم الاول جازوا في مفر يوم الجمعة
 ان يشتري الشجرة فيدخل الاوراق ثم يبيع الشجرة من البائع وفي اطلالة
 ولو شمر او اوراق النوت ان يشتري من ان ياخذ من راسه يجوز ان
 يشتري على ان ياخذ شيا فينبأ لا يجوز والله اعلم
 في بيع الاشجار وفي الكبر باع شجرة بشرط القطع من وجه الارض او من الماء
 فله ان يقطع كما بشرط لان الوفاة بشرط وجهه وان لم يبين شيئا فله
 من الاصل لانه باع شجرة والشجرة اسم لطيف او هو يدخل في شجرة الارض
 تحت البيع التي رانه يدخل في القسمة والافسار يدخل في الاصل وفيه دخل
 بقدر غلط الشجرة وقت البيع والغسرة والافسار من حوزة زادت الشجرة
 غلظت الارض كان بيعها الارض ان نخت ولا يدخل في الارض ما تبنا
 اليه العروق والاعضاء وعليه القنور وهو النخيل فاقاله ابو الحسن العنبراني
 بغير غلظ ودائرة الاعضاء وفيه مقالات الامام الثماني وفيه شجرة النخل
 اطلقا ملكت على النخل لا يختص قوله اطلقها بعين القدر بشرط الوفاء ولا بشرط
 الفلح فهو شرط الفلح لا بشرط الوفاء بشرط الفلح هو شرط الفلح بشرط الفلح

بعضها منه ابو يوسف روى انه لا يخلو في البسج ما تحتها بعد غلط الفحل وفي
قنا والكبر الشتر شجر يعرف قما وقد ثبت من مروقها اشجار قال كان
الاشجار تحت لو فطعت الشجر ثبت صارت مبيعة والا فلا لها اذا كانت
سرس بقطع الشجر كانت تامة من هذه الشجرة فكانت مبيعة وفيه القياس
الحال عن الشتر شجرة فوجد بعض الاشجار معها فاراد ان يرد المبيع خاصة
له ذلك لانها وان كانت متباعدة حقيقة فمكر واحد لانها لو رد المبيع خاصة لانها
من البسج كما يشتري مع ثمن وفيه ثمانية ولو شتر شجرة فوجد بعض اشجار
معيها م قابل ابو بكر روى انه رد الكل او ياخذ الكل ويسأل ان يرد المبيع خاصة وان
كانت الاشغال متباعدة قالوا لانها ان كان ذلك قبل القبض فمكة لم يكن
وان كان بعد شتر الشجرة بارها فمكة ذلك وان شتر الاشجار
خاصة ولو لم يرد المبيع خاصة وفيها ايضا شتر شجرة لينجز فيها بابا او بقطعها فوجد
لا بعد شترها يرجع موقفا العبد لانها باخذها البسج مخطوطة ورد
التميز وفيها ايضا ولو شتر ثمانية صيغة وتركها باذن البسج مكرت
وصارت عظيمة فللبسج ان يامر بقلها والكل المشر وان تركها فوجد
البسج مكرت تصدق المشر بالشر وفي الكبر روى ان رعاها الالهة
بعضها بقرا فانما بسج جائز دكان المشر ان يبيع البسج من ثلث اعضاء
هذه الشجرة فمكة لان ما عند غلط الشجر ليس في مكة قال ابو بكر وفي الشتر
ابو يوسف روى انه عنه رجل اوراق قرضا وقد ظهرت على الاشجار ثمنه لم
وقبض الثمن فسلم باخذ المشر الا ان حذر في مبيعته واراد الرجوع فزانه
قال شتر الاوراق باعضائها وكان موضع القطع معلوما فليس للمشر
رد البسج وان شتر الاوراق بغرم اعضاءها وتركها اياها ولم ياخذها
البسج لانه يخرج الاوراق وتخليط البسج بغيره وفرد سره روى رجل ما يخرج
بشرط القطع الاصح انه يجوز وفيها ايضا شتر شجرة بشرط القطع يجوز وقبل بشرط

فصل بیان موضع القسط فی بیع الشیء فی العیون فیراوی فی القسط بیع
 وبعشرین اذ یباع الشیء فمداعس سبیل اما ان یشترک فی القسط او لم یفعل
 فکل قسم علی قسمین اما ان یباع من اجزاء شریکة فیکفی بالاول وبقسط
 من الاجزاء وجمیع اما ان کان له قیاس النصف او کان من اثنين قیاس
 احدی القیاسین فایضا فی المواضع اجمع یکنز او کما العید الشریک فکتاب
 البیوع من مال یفقد و ذکر تحت فرقنا واة مشجرة هی قوم یباع احدیهم
 مشاعا و الاشیجار قد انتهت او ان القسط لا یفعل القسط جازا لشرک
 و المشترا ان القسط لانه لیس فی القسمة فرر و فر النوازل جلیس القیاس
 من الشجرة یغزاون شریکة بقرارض ان کانت الاشیجار قد بلغت اولی
 القسط جازا لیس لال المشترا لا یفعل بالقسمة و ان لم یبلغ فعد لیس لانه
 یتفرم بالقسط و هذا الزرع اذ کان من اثنين یباع احدیهم القسط جلیس
 فهو من البوخی و فر القیاس و لو کان الزرع شریکا من اثنين یباع
 احدیهم القسط یغزاون شریکة ان یبلغ او ان یحصا جازا و الا فلا و فر العیون
 القیاس و مشجرة شریکة من ثلث یباع احدیهم القسط من احدیهم جلیس لم یخرو
 یباع منها جازا و فی القیاس فقا و القیاس الامم خمس الدین تحت السواد
 کانت المشجرة من اثنين قیاس احدیهم القسط من الاجزاء لا یخرو و لو یباع
 من شریکة جازا و لو کانت من ثلث قیاس احدیهم القسط من احدیهم شریکة یخرو
 یباع منها جازا و کذا الزرع کما ذکرنا و فر السمر حیت و اردارض من یبلیس یباع
 من احدیهم کله جازا و فر القیاس و لو یباع فی مشاعا کان شریکة ان یطل البیوع و
 الحیث و اردارض من اثنين یباع احدیهم القسط یفر من القسط هذا هو جواب
 الکتاب و کان الشیخ الامام یحیی بن یحیی یقول ان العیون ان العیون
 و قال فی القسط لا یخرو و ان یبلیس النصف و ان یباع نصف الدار یطلق
 یخرو کذا فی القیاس و فر العیون و لو کان الدار من یبلیس یباع احدیهم الدار

حين جعلت في المخرجين لئلا يخلوا ما ان باو بشرط الشرط القلعي المهدم
 فان باو بشرط الشرط لم يخرج لان فيه شرط متعلق للمشتري ببيع البع
 بمنزلة شرط الجارية في البيع وان باو بشرط القلعي والمهدم لم يخرج القلعي
 ضرر باو بشرط الشرط لم يخرج وفي الخلاصة ريد قال لعلك لغيره هذه الدار كذا
 وعلم المشتري بغيره لم يعلم الباع جاز لو الباع لغيره الباع انما قال المشتري
 وان لم يعلم المشتري من الباع شيئا من جهة الله لا يجوز علم الباع لو لم يعلم
 وفي المنعوت من الباب الذي يخفى كل واحد بمذموم من جهة الله لا اذا كان
 المعاقدين بشرط اذا جاز علمه ان لا بشرط جاز علم المشتري بشرط
 فانقضى وقوله انما جاز الباع في ذلك الاخر من جهة الباع في المصداق من شرح
 اطلاق المصداق الاورث اذا باع شيئا من الزكاة بغير ان باو بغيره كل شيء
 المشتري لم يعلم بغيره يجوز وان باو مغبنا لا يجوز لانه تجمل ان لا يبيع
 في نفسه من قوله لا يجوز الباع في كل ذلك الشرائع في نفسه فيجوز وفي السراية
 منقطع من جليلي باع احداهما بغيره اجاب رضا وما جهل ما يحب فيها
 ايضا فطعن في فرض من جليلي في تركه او غرم في تركه في الارض لم يخرج فيها
 ايضا فطعن في الاكادور في الارض وهو لم يدرك بغيره في الارض
 جاز وفيها ايضا باع النواة في التمر فهو فاسد ولو باع حبة النخل جاز قاله
 الغيبة ابو ابيته تحت الله وفيها ايضا زراعتا في يدك على ان يقطع لغيره
 او يدركه فباكل حال وان اشتري على ان يترك حذر يدرك الزرع ثم
 فصل فيما يكره في البيع وفيما لا يكره وفي التهذيب في كره التفريق وهو
 ان يجمع في ملك رجلين وكرم محرم منه مغلان او احد هما صغير فباع احدهما بكرة
 لان ابن عبد السلام عارض عليا في البيع لبيعها وفسد في بينهما فقال ادركها
 وارجمها ولا تعين الاما ويا ثم ولكن من بعد العقد وعند ابو يوسف تحت الله لا
 ينقض العقد في فرائية الولا و لو كان مع الصغير من افاربه بكرة بيع اصله

وعنه محمد بن حنفية في رواية الزيادة في الكبر مع الابعاد ومنه ما يوسم كبره
 احد ما وفره من غير باب الكبر مع الابعاد والي يوقف رتبة الله اذا فرق بين
 الصغير والكبر مع المحارم بالرحم بالبيع ونحوه كره ويجوز البيع الا في الوالد بن والمولود بن
 فانه لا يجوز در عنه رواية اخرى لا يجوز في الكبر مع الابعاد في نفسه محسن بن
 زياد وقال لا اقول البيع منبغ ومحمد بن ابي عمير عن جعفر الكلابي عن الكلابي عن جعفر بن
 بن زياد في قوله عليه السلام من فرق بين واليه وولدنا فرق الله بينه وبين
 اخيه يوم القيمة وكذا ورد في كثير من الاحاديث في انها انما يابى خالص ملكه ولا
 منفرد في البيع فيجوز والمراد من الاحاديث بان الكراهية كذا في منبغ المستفاد
 في التمهيد ثم من الكراهية لا يمنع الصغير تسعة عشرة سنة ومنه ان
 تحت الله لا يبيع سبي ومنه ايضا ولو اختار للمراحم سبعة كبره وفي الاجابة
 كبره مع السلام الا في منبغ في اللواطة كذا في نوادر الفتا وروى الغواصة
 نصا للاحتساب كبره كذا في رابر اربع باسنت شكك وبنيت برضه ما يكره
 في رابحة شكك وبنيت ورويت في رابحة الصغار في رابحة الكبرية كذا
 مرد بن محمد اهد كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره
 با راورام بره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره
 السلام في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره
 السلام في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره كذا في رابحة كبره
 احد يد والضر ونحوه ومع طين الاكل في نصا للاحتساب واذ ارا المسلم
 ان يدخل دار الحرب با مال للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه
 لا يمنع من ذلك ولكن ان التهم على شتر من ذلك استخلف بالله مانه حله للبيع
 ولا يمنع من دار الحرب حتى يخرج الا من فروق فان حلف تركه لم يخله الا منع
 وفيه ايضا ما لا ينفذ اذا اراد الدخول اليهم با مان فانه يمنع ان يدخل
 في سائر ما لا ينفذ اذا اراد الدخول اليهم با مان فانه يمنع ان يدخل

لا تقوم من ذلك الا ان يكون الذم ما هو عليه وان اراد الذم ان يدر عليهم
 بالفعال او في النفس العجلة لا يمنع من ذلك ولكن يختلف ان لا يدر عليهم
 بينهم من غيرهما من دار الحرب الا من فروق اجتنابا بقدر الامكان والحرب
 المستمرة يمنع من ذلك كله وفي السنة راحة لا بأس ان يختلف الرجل
 ارض الحرب للنجاة ما لم يجمع عليهم سلاما او كراها لان التجان مذكور
 في الاطلاق لا سيما اذا لم يتقدموا بغير المسلمين وفيه فساد لا يخفى
 قال محمد رحمه الله لا بأس بان يجتمع المسلم لما اهدى الحرب بشاؤ الا الكراه
 والسلام والمردان لا يجتمع اليهم شيئا احب لانهم المسلم ما هو من ذم
 لما التباعد عن المسلمين قال عليه السلام لا تفتنوا بينا والمسلمين وقال
 عليه السلام انما من كل مسلم منكم من يترك ما لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
 للنجاة نوع مما وانه مهم فالله ان لا يبعد الا انه لا بأس ان يترك الطعام
 والشراب في ذلك واما ان غامته سلم فزمن التبرع اليه عليه السلام وبلغ
 المدة عن اهل مكنه وكانوا اعزازون منها فكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان باذن ربه اطعمهم فاذا لم يفر ذلك واهل مكنه بومضة كانوا عرابا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ففرقنا انه لا بأس بذلك لان المسلمين يجنبون
 ما يفرط في ديارهم من الادوية والامتنع فاذا امتنعوا ما فربا رافهم فيكون
 ما في ديارهم محاربين ما يوجد فربا رافهم محال لا بد منه فلهذا ارضى المسلمين
 فذلك لا يجد بعض ما يوجد فربا رافهم محال لا بد منه من الكراه والسلام للزوجة
 البقاء وفيه الكبر والمراومة الكراه في الحال من غير الا بد من غير ان النجاة
 ما فيها وللراحم السلام ما يكون معه للقبال استخفاف في الحرب او لا يستغل
 في الاضطرار في التمدد بكرة الاضطرار وتلقوا الركبان ان كان
 بغير اهل البلد والا فلا والاضطرار انما يكون في قوت الناس واليهاء
 على خط الشدة والضعف والتمتع والنفذ ونحو ذلك من ذلك من ذلك

ما اضر بالعامه ما كولا او لباسا او بها مستولا كالسبط ومنه محرمة السان
 الاحكام في الشيايب وفي الارض روايتان وفي الكافر وكبره الا انكاره
 اقوات الاويمين والبهائم ثم قال بعد الاحكام المنه في الاشياء والمنه في
 قوت الناس والبهائم كالبهائم والسيور ونحوها والتم والبيع والفت في قول
 رضى الله ومحمد رضى الله وعلية الفتور وقال ابو يوسف رضى الله عنه ان ما اضر بالعامه
 فهو احكام رواي كان ذهبوا ففتة او ثوبا فاعتبر الضرايب ما وحدوا ان كل
 معمود ووجها اعتبر المصنف والغالب وفي التمهيد ثم الاحكام ان الاشياء
 في المهر ولا يسهو من المهر بالناس اما لو شتر بالارفاق وجلبه المهر لا ينفقه
 جبه لان حق اهد المهر انما يتعلق فيما جلبه المهر للبيع وقال ابو يوسف
 رضى الله عنه لو جلب من ثوبا والمهر وجس بكرة وقال محمد رضى الله عنه كل من وقع
 تجلب منها المهر عاودة بكرة ولو جلب طعام ارضه وجب للبيوع اجماعا وفي
 كثر الدقائق وحاشية في كتاب الكراهية في هذا البيع ولا بكرة احكاما عنه
 ضبعته وما جلبه من بلد اخر وقال ابو يوسف رضى الله عنه بكرة وقال محمد رضى الله
 كل نقة تجلب منها المهر في الحاق فهو بمنزلة ثوبا والمهر حرم الاحكام في ثوبا
 اما اذا كان الموضع بعينه المجر العاوة بالجماعة من المهر لا يحرم الاحكام روى
 المجلوب منه وفي منفذ المستفاد ومن احكم غلته ضبعته او ما جلبه من بلد
 اخر فليس لميكرو في التمهيد ان قلت قد وجب لك بكرة ومنه اصحابنا
 انهم قد روه بل شهر لانه بيع بنفسه كما في مختلف وقيل لا يعول بوالحد في بيع
 قوله عليه السلام من احكم طعاما اربعين ليلة فقد برحمت الله تعالى وورث الجنة
 ثم تفاوت الكراهية بين ان ينزىض للفتح وبين ان ينزىض للتحط وفي مقدم
 المستفاد في المهر ان النجاسة في الطعام غير محبوبة وفي التمهيد في ان يقع
 المحكم في المهر من بيع فاعاد قوته وقوت اهله وبهاله على اعتبار
 البهائم ومنها من المستفاد ان رفع اليد ثانيا انه مهر عليه رده وضره

قال رفع الشان غزوه وحسنه النار خليا من جامع الجوامع من محمد بن عبد الله
ابن المحسن بن البيع وعززه ولا اسوة فيه الفاضل المفسر في هاتين السطور
ان بيع طعامه من غزوه قبله هو على الاختلاف وفي بيعه بالاتفاق وفيه
الافاضل ذكر القدر في شهر صاذا خاف الامام المهدي عليه السلام من اهل المعركة اخذ الطعام
من المحسنين وافرغوا اذا وجدوا راوا واعدت له وافرغوا القدر وبرد به
الافاضل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مفسر مجلب وبيع اطرافه للبايعين وافرغوا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم ان من غزوه قبله هو على بيع حاضر بيت هر وانه مفسر مجلب
که در شهر بخود باله منها قحط باشد و کاربانان غله بنوه مرستند شخ
از هر دو برده و آن غله را بجلد از ایشان بمنجز بکمر از نرخ روز در شهر مرا
و ثمنه زیاده بفروشد و این مفسرست مرا بهای شهر را بر که اگر او همچنان بکری
کاربانان شهر بود که هر یک بفرقه از کاربانان فرید بنو سوسه و این شهر را
و اگر این نوع مفسر نبود مرا بهای شهر را کس کرده نبود اما بیع حاضر بیت هر و
انت که در شهر عزت غله باشد و مرد را از شهر غله دارد و انرا بدست اهل
شهر بفروشد تا ایشان را نتواند بیع باشد بدست هر و بان بفروشد
نرخ کران و این مفسرست مرا بهای شهر را و اگر مفسر نیست پس لایس است
و فسر کلمات القدر و مفسر مجلب است تعابیر و بیهوشه من قبلان و ب
بجلا ب سحر السیلة و قبلان بیشتر من الفاضل ثمنه المشر و لکدره المفسر خط و اول
فر المفسر و بیع ما راه من الثمن و لو ترکم حرا و خطوا بافسهم و باعوا من بهای المفسر
لنوع اهل المفسر مذکور و فی الفاضل المفسر حاضر للبا و ان یکون ارجح من اهل طعام
او خلف و اهل المفسر خط مذکور و لکدره لا سوسه من اهل المفسر حرا و سوسه این لک
و بیع من اهل البادية ثمنه عا و فی الزمور رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من غزوه
و بیع و مفسر بخش و ثمنه فغنن است که ای و انما مراد لکدره لکدره کالاد و مفسر
که را تا با ما و در بایه شود و نحو خرد و دیگر از آن نیست و همچنان مذکور است

رسول علیه السلام از خریدار کردن کالا را که دیگر خریدار کرده است از ایشان
 از ورو این جا که هر دو مناج را لطیفان خاطر شده باشد بران شمس و
 نموده است که ضعفه بس اگر در میان صفحه دیگر معارض نشود و خریداری
 این منتهی است اما اگر لطیفان خاطر باشد بران غنم می پس لایست خریداری دیگر
 و همین حکم است خطبه نکاح چون یکی خطبه کرده باشد و فی مشکلات القوری الخس الاثاف
 و هو ان یخرج السلعة و یزید فی ثمنها و هو لا یزید ثمنها و یقل اصل الخس الفل
 و من ذلك یحیی الصادق لما نه اختل الصيد و فی الشریعة لا یدیم بالیشری
 و لا یخرج بایع و فی الخمیس و یکره للرجل ان یخرج سلعة عند البیع و فی الفوائد صحیح
 کشف چون بس از سیصد سال از خواب بیدار شد ندکی از یاران خود از بازار
 خریدن طعام در بازار دستا دهند و او را از خریدن حرام و کس کردن منع کردند
 و گفتند که کس کردن از مرقع نبود و فی احوال الحسن قال علیه السلام
 لا تسعروا فان الله تعالی هو المسعر الغالب الباسط ثم قال و لان النش تحویل
 و الیه تقدیر فلا یمنع الامام ان یعرض بحقه الا اذا اقلع به و دفع ضرر العامة
 بان یبیع فقیرا بامانة و هو یشترى بخمس فیمنع منه و دفع الضرر عن المسلمین و قال
 مالک رحمة الله لزم الشیوع عام الغلاء و نظر العامة و فی مفید الاستفید و لا یعم
 لما روی ان الطعام عسی بالمدينة فقال رسول الله صلی الله علیه و سلم لا یسعی لکناس
 فقال النبی علیه السلام لان المسعور هو الله القایض الباسط فان باع بضعف قیمت
 یمنع عنه و دفع الضرر عن الناس و ان امتنع عن البیع بعد تقدم الی الامام باعه الکلام
 قبل هذا قول ابو یوسف و محی رحمة الله و اما قول الی حنیفه رضی الله عنه لا یبيع لانه لا یرى
 الخیر فی الخمر و قبل لاین قول الكل هو الصحیح لان فیه ضررا عاما و ابو حنیفه رضی الله عنه
 یرى الخیر اذا علم الضرر و فی کتبه الدقالب فی کتاب الکراهة فی فصل البیع و لا یسعی
 السلطان الا ان یجوز ارباب الطعام عن القيمة لعداها فاحتاج فی
 فی الفضل و مع المدة و فی الفصول ذکر فی فتاوی القاضی الامام فی الدین

لا یسعی لکناس فی الخمر و لا یسعی
 سلطان

في يبيع فتاداه رجل باع عبد الغيرة بغير اذنه وقبض الثمن فقال المولى قد حسنت
او اصبحت كم يكن كل ما اجازة فله ان يرد لانه يذكر على وجه الاستئذان وان قبض
والثمن كان اجازة وفي فتاوى التجريد رجل باع جارية بغير امر صاحبها فقال رجل بحرية
احسنت او وقعت فالباع حايير استحسانا لان قوله احسنت دليل الرضا وبما وضع
لذلك قوله وقعت وفي براءة الفقه ومن باع ملك غيره فاما ملك بالخيار ان
شأه اجاز البيع ان شاء نفسه وله الاجازة اذا كان المعقود عليه قايما والمتعاقدين
بما هما كذا في كثر الدقائق في باب الاستحقاق وفي الراجح مع الفضولي عندنا
ينعقد ويتوقف على الاجازة قال الطحاوي حمزة الدمشقي شرط الاجازة بيع الفضولي
قيام اربعة اشياء هالك والمشتري والبائع والبيع وفي الفصول وفي الفضول اذ باع
ملك الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا لم يكن سكوت اجازة وفي خلاصة الفصول
من المضاب اذ باع متاع انسان بين يديه وهو ينظر اليه وهو ساكت قال الجمهور
والبوليوسف رضي الله لا يكون ذلك رضا لان السكوت في باب البيع لم يكن
رضا وبه نأخذ وفي الفصول سيل طهير الدين المرغينانية رحمة الله عن رجل سح الى
فضول باع ملك فاجاز ويعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع والمعتبر اجازة ام رد قال
اجازة وفيه ايضا من فوايد صاحب المحيط فضولي باع عبدا ثم ملك الثمن في يده
الفضولي ولم يحرر المالك البيع ان علم للمشتري انه فضولي وقت ادائه الثمن فانه
بيك امانة وان لم يعلم بيك مضمونا وفي منقطة القينة اشترى من الفضولي
شيئا ووقع اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم ملك الثمن في يده ولم يحرر المالك
البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم لا يرجع عليه شي ان علم انه فضولي وقت ادائه
الثمن بيك امانة قال رضي الله وهو الاصح وفي النسخ ان الفضولي اذا باع عبدا
ان ان يثنى معلوم وقبض الثمن واجاز المالك فملك الثمن في يده الفضولي لا يبيع
بعد الاجازة لا يضمن كالموكل وفي الفصول باع رجل ارضى انه فقال الابن ما كنت
حيا فانا راضى بذلك او قال فانا اخبرت البيع ومنت حيا فامنت فانا اسعها

قال هذا اجازة منه لان قولنا راضي بذلك او انا اخذت يكفي فلما قوله ما وسمي
 ولو قال ما وسمت جانا سكتا لا يكون اجازة وفي شرح الطحاوي اذا ملكك للبيع
 قبل الاجازة في بيع الفضولي فانه ينظر ان ملك قبل التسليم الى المشتري بطل
 العقد كما في بيع النافذ وان كان ملك بعض القبض لا يجوز الاجازة فلما ملك ان
 بعض ايها ثاء انك ومنه البيع وان شاء ضمن المشتري فايها اصابا خا نيري
 الاحسن وفي الفضول اذا اشترى رجل شيئا بعتة امره كان يشتري لنفسه اجازة
 اشترى له او لم يخبر وفي الخفية في فضل البيع الموقوف ومن البيع الموقوف
 بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بعه وشراؤه على اجازة والده
 او وصيه او جده او القاضي وكذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ فيها يتوقف بعه وشراؤه
 على اجازة الوصي والقاضي والعبد المحجور اذا بلغ شيئا من مال المولى او محاميه
 له واشترى شيئا يتوقف ذلك على اجازة المولى وفيها ايضا والرجل اذا بلغ عبده
 الماذون بغير اذن الغواة يتوقف باجازة الغواة وقيل بعه بغير اذن الغواة فاسد لان
 محمد بن حنبل قال بعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله انه باطل اي لا يبطل واذا بلغ
 المولى العبد الماذون بغير اذن الغواة وقبض الفرس فملك عنده ثم اجاز الغواة رجع
 صحته اجازتم ويملك الفرس على الغواة وان اجاز بعضهم البيع ونقص النقص كخسرة العبد
 والمشتري لا يبيع الاجازة ويبطل البيع وفيها ايضا اذا بلغ المريض مرض الموت
 من دارته عينا من اعيان ماله ان صح بعه وان مات من ذلك المريض ولم
 يجر الورثة بطل البيع **فصل** في فداء الماسورة خلاصة المضمرات
 ولو قدي الماسورة رجل بامره جاز وضمن ما ادى عنه وكذلك في الكتاب
 عند ابا حنيفة رضي الله عنه ولو امر المحرم احسبه بان يشتري حوافر شرا رجعت
 على الامر ولا يرجع به على الماسورة وفي النسيئة ولو ان اجنيا امر رجلا بالاشترى اسيرا
 في دار الحرب فان قال له اشتره بالف او قال اشتره من مالي فان الماسورة
 يرجع على الامر وان لم يقل عليه ولا من مالي فانه لا يرجع الا ان يكون محبدا له وفيه ايضا

لا يجوز له
 ان يبيع
 ان يبيع
 ان يبيع

البيع اذا
 ملك المولى
 وان كان من الماسورة

ولو ان الماسور وكل وكيد بان يفديه فقال الوكيل لرجل اشتره صار وكيل الن في منطوق
 ولا يرجع على احد وفي التجريد في كتاب السير في باب من البوابه ولو امر اجنيا الشترى
 اسيرا في دار الحرب فان قال اشتره الى اوفال من مالي فالما مودرج على الامر لان
 قوله اشتره الى الوكيل معي فيرجع بالنفس الذي اشتراه على الامر وكذلك قوله
 من مالي وان لم يقبل ولا من مالي فانه لا يرجع عليه لانه ادى النفس بغير العلم بموت
 الوكيل صورة ومعنى الا ان يكون بين الامر وبين السير موده فيرجع به عليه ولو ان
 الامور وكل وكيد لرجل اشتره لي جاز وصار كان الوكيل هو الذي اشتراه فله ان
 يرجع ولو قال الوكيل لرجل اشتره ولم يقبل ولا مالي ففعل صار الوكيل الن في منطوق
 ولا يرجع على احد والعلم مرت في السنة المتقدمة وفي التذنب رجل اشترى في دار
 الحرب حواشي بالالف درهم بامر الخرافه الى دار الاسلام قسم الالف على
 قيمة العبد وعلى الخرافه اصاب قيمة العبد فالعبد له وما اصاب قيمة الحر فودين على الحر
 ان اشترى باذنه وفيه ايضا سير من اسارى الاحرار قال لرجل اشترى بالالف فاشتراه
 بالكثر من ذلك لانه الالف لانه منطوق في الفصل في فتاوى ابي الليث رحمه الله
 لا بأس بان يشترى الاسارى من اهل الحرب ولعظم الدرهم فلو قال او توتوه
 في النجيه والمواضعة في التذنب التلخيص ثلثة انواع
 احدها ان نجاة من السلطان فيقول للامير اظهرني لعت وادري منك كذا
 فلما يكون معا بالحققة ويشهد عليه ثم يبيع في الظاهر من غير شرط روى ابو يوسف
 رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان البيع جائز وقال محمد رحمه الله فاسد ولم
 يحك خلافا لها والثاني في اتفاق في السر ان النفس الف فتعاقدا في الظاهر بالنفس عبي
 رواية ابو يوسف رحمه الله يحجب نفس العداية وقال محمد رحمه الله يحجب نفس السر والثالث
 اتفاق في السر ان النفس الف درهم فتعاقدا في الظاهر بانه وينا قال السبع
 باطل وهو العيب لان النفس الباطن لم يذكر وعيب المذكور لم يعقد فكان معا بل ان هذا
 يحجب ماله في النكاح وفي الاستحسان جائز عن ابي حنيفة رضي الله عنه يبيع النجيه

موقوف ان اجاره جزوان رده بطل و فی العوض فی الفصل ان من و الغرض رایت
 فی و کاله غرض الروایه قال ابو حنیفه رضی الله عنه لا ینکون البیع نتیجه حتی یقول
 فی البیع لعلک هذا العبد نتیجه بالغ و یرم و فی البیع و فی آخر کتاب الاقارب
 مختلف الروایه قال فی البیع نتیجه ان شرط نتیجه لو اضاع قبل البیع ثم تبایع
 خالی من الشرط فالبیع جائز عند ابو حنیفه رضی الله عنه الا اذا تبایع علی ملک
 الموضوعة و کذا لو توافضا علی شرط الوفاء قبل العقد ثم عقد خالی عن شرط الوفاء
 فان العقد جائز ولا عبرة للموضوعة السابقه و فی فوائده شیخ الاسلام برهان الدین سیل
 عن المتابعین اذا تبایع و لم یذكر ان فی البیع شرط الوفاء و کذا قال ابو حنیفه و شرط
 قال ینکون البیع بیع الوفاء لان الشرط اللاحق ملحق باصل العقد عند ابو حنیفه رضی
 الله عنه و فی التمهید ادعی احدیما نتیجه و انکر الاخر فالبینه علی المدعی و البیوع المنکر
باب المراجعه و التولیه فی الزمینی مراجعه عبارتست از فروختن
 کالایه آنچه خرید هست باز یا ده ریج و تولیه عبارتست از فروختن کالایه آنچه
 خرید هست بغیر زیاده پس اگر مردی جامه بده درم مثلاً خرید و قبض کرد بعد از آن ده
 درم فروخت و بیشتر یا تسبیح کرد و نفس از وی بست بعد همان جامه بده درم
 از وی خرید و میخواهد بمر آنچه فروشت پس ریج اول بازگردد و بعد ریج دوم
 فروشت و نکوید که این جامه خردم خردم خردم ام لبس ریج بلکه کوید خردم خردم
 اکنون ریج خردم میفروشم و اگر ریج کل نفس را در کبر و لبس مراجعه نفروشد و فی العا
 و درست نیست مراجعه و تولیه مانده عوض از آنها که مراد از مثل است یعنی
 از منشیات باشد چنانکه موزون و مکمل و این احتمال است از آنجا که متقارب
 اللاحه است چنانکه عبید و جوار و حیوانات و بخران تا اگر عوض از این نیست
 درست نباشد بیع دی بمر آنچه و تولیه زیرا که مالک نشود آنها را مشتری مگر
 بقیمه و قیمه مجهول معلوم نشود مگر بفاس پس ممکن سببه جنایت باشد و در ریج
 درست نباشد بیع بمر آنچه و تولیه مگر در مکمل و موزون و فی السراجیه

قال المراجعة مع ما استمرى قبل ما استمرى وزيادته ربح والتولية مع ما استمرى من غير
 زيادة ربح وبيع الوضعية البيع بالفصل عن الثمن الاول وبيع المساومة وهو البيع
 بالثمن الذي يتفقان عليه ولا يجوز المراجعة والتولية الا اذا كان حاله مثل فاذا استمر
 ثوبا بربح ربح ثم استمر به فاذا ان بيعه مراجعة طرح عن كل ربح كان قبل ذلك فان
 كان الثمن المتسلا يبيع مراجعة صورة المسئلة اذا استمرى بعشرة وقبضه ثم
 باع بمائة عشرة وسلم المبيع وانقضى الثمن ثم استمرى بعشرة جاز ان يبيع مراجعة يحيط
 عنه الربح الذي ربح قبله وهو خمسة ولكن لا يقول استمرى بمائة لانه يكون كاذبا
 لكن يقول قام على مائة ولان ابيع مائة كذا وفي كثر الدقائق وان احاط بمائة
 لم يراج وفي حاشية وعند هاراج ثمن الاحسن صورته اذا استمرى بعشرة
 فباع بعشرين ثم استمرى بعشرة فلا يبيع مراجعة اصلا وعند هاراج مائة مائة
 اي في الفضل وفي المدانة ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القصار والظفر
 والصبي والقفل واجرة حمل الطعام لان العرف جاز بالمحاق هذه الاشياء
 الجارية عادة التجارة لان كل ما يزيد في المبيع او يفتقر لمحق به هو الاصل وما عدى وانه بهذه
 الصفة لان الصبي وانما يزيد في العين والمحل يزيد في القيمة او القيمة تختلف باختلاف
 المكان ويقول قام على كذا ولا يقول استمرى به كذا كيلا يكون كاذبا والسوق ثم يبره
 المحل بخلاف اجرة الراعي وكسره است الحفظ لانه لا يريد في العين والمفعول بخلاف
 اجرة التعليم لان ثبوت الزيادة بمعنى فيه وهو خلافه وفي التمدب ثم لم يبره ان يقيم
 الى راس المال ما جرت به عادة التجارة ليفة اليه اجرة القصار والصباغ والفضال
 والسمار وسابق النعم والكبراء والنفقة على الرفيق وفي كثر الدقائق ولا يقيم اجرة
 الراعي والتعليم وكسره است الحفظ وفي التمدب ولا يقيم ثمن الدواء واجرة الطبيب
 ويعلم القران والشعر والصفة والراعي وحمل الباقى والنفقة المضارب وفي خلاصة
 المضمرات الاصل في هذا ان ما يوجب زيادته في عين المبيع او في قيمة لمحق به
 وما لا يوجب زيادة في عينه ولا في قيمة لمحق به وفي السراية لو ظهرت الجحانة

في المراجعة فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ به ما اشترى وان شاء فسخ وفي التولية بحيط
 قدر الخيانة حتى لو قال لا حشر اشترت هذا العنزة ثم تبين انه كان اشترى
 بتسعة فانه يحيط على المشتري ودمه وفي مختصر القعدوري فان اطلع المشتري على خيانة
 في المراجعة فهو بالخيار عند أبي حنيفة رضي الله عنه ان شاء ارجع النفس وان شاء تركه
 وان اطلع على خيانتها في التولية سقطت من النفس عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يحيط فيها وقال محمد بن عيسى رحمه الله لا يحيط فيها فهو بالخيار ان شاء
 تركه وفي المراجعة اشترى جارية فاعورت باهها مراجعة ولا يضمن البيان بخلاف
 ما اذا فاعلها بنفسه او فاعلها غيره بغيره الارش في التهنيد ولو حدثت بالمبيع
 عيب عند البائع او المشتري له ان يبيع مراجعة من غير البيان خلافا لفرع حنيفة
 وان كان يفعل الاجنبى او العاقد لا يبيع لان الرجاء لا يمكن الا بالقيمة وانه مجهول وقد
 اوجدت عنده بما وضم ملك جازع الاصل مراجعة بخلاف ما لو ائتمه متلف
 وفيه ايضا ولو استخدم المبيع واشتغل الدار ببيع من غير البيان لانه ليس من البيع
 وفي المراجعة رجل اشترى جارية ثيابا فوطيها ولم ينقصها الوطى بهما مراجعة ولا يضمن
 البيان بخلاف المذكور ان في التهنيد **باب بيان المراجعة**
 في مختصر القعدوري وبيان الفقه خير الشرح جاز في البيع للمبيع والمشتري والمخيار
 ثمة اياما ونها ولا يجوز اكثر من ذلك عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند مالك بن
 اداسي مرق معلومة كذا في المبيع وفي الفصول في اقام الخيارات وان شرط
 الخيار الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثمة ايام كان له الخيار في جميع الليل ووقت
 الظهر وثلثة ايام ولا ينتهي الخيار لم ينقض الغاية في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يحد
 الغاية في الخيار وفيه ايضا ولو باع لثمة بالخيار ولم يبين المدة فالبيع فاسد بالاجماع
 فان البطل من له الخيار يخرجه في المدة وهي ثمة ايام ليعود الى الجواز عند اختلاف الفرع وان
 اطل من له الخيار بعد مضي ثمة ايام لا يعود الى الجواز في قول أبي حنيفة وفرع عندهما
 يعود الى الجواز وفيه ايضا رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع بعد ايام انت

بالجوار فلهذا رادوا في المجلس وكان هذا بمنزلة قوله لك اقلت هذا البيع ولو قال
 بالجوار ثلثة ايام لم يكن للبائع ان يطالبه بالنفس قبل سكوت الجار وفي البيع ولو
 اشترى ثوبا بالف درهم على انه ان لم يقدره النفس الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فهو
 جازر عند علماء الثلثة خلافا لروى عنده ان نقد النفس في الثلثة بعد البيع وان لم
 يقدره في الثلثة انفسح ان لم يحدث في البيع ما يمنع الفسخ على ما ذكرنا في باب الشتر
 ولو قال على انه ان لم يقدر النفس الى اربعة ايام فلا بيع بينهما هذا الشرط لا يجوز عند
 اهل حنفية رضي الله عندها جازر فان نقد النفس في الثلثة جازر البيع عندهم جميعا فان مضت
 الثلثة ولم يقدر النفس تاكد الفسخ عند اهل حنفية رضي الله ولا ينقلب الى الجواز عندهما
 كجواز ما دام الاربعه فان مضت الاربعه ولم يقدر النفس عندهما ايضا وفي التهذيب
 ما على انه ان لم يقدر النفس الى ثلثة ايام فلا بيع مينا جازر استحسانا خلافا لروى عنه القدر في
 الاكثر لا يجوز خلافا لمحمد وفي البيع اذا كان الجار المشتري فالبيع يخرج عن ملك البائع
 بالاجماع ولا يدخل في ملك المشتري عند اهل حنفية رضي الله عنه وعندهما بدول تصرف
 المشتري جازر تصرف بالاجماع وكان ذلك اجازة منه وفي مختصر القدوري جازر البائع
 يمنع خروج البيع عن ملكه فان قبضه المشتري وملك ملك بالقيمة وخيار المشتري
 لا يمنع خروجه من البيع عن ملك البائع لان المشتري لا يملكه عند اهل حنفية رضي الله عنه
 يملكه فان ملك في يده ملك بالنفس وكذلك ان دخل عيب في الفضول والبيع
 بشرط الجوار للبائع لو ملك في يده المشتري في مدة الجوار يملك بالقيمة بالنفس
 والبيع بشرط الجوار للمشتري لو ملك في مدة الجوار يملك بالنفس وكذلك ان دخل
 عيب في البيع وبز جميع النفس وفي فتاوى التجريد وان اشترى جارية على انه
 بالجوار ثلثة ايام فبقدره النفس وقبضها لم يطل ذلك خياره لان تسليم النفس وقبض البيع
 فالبعضية العقد فلا يكون معطلا للجوار وفي الفضول اشترى ثوبين على ان يجزرا احدهما
 ويرد الاخر في ثلثة ايام جازر وفي التهذيب اذا اشترى ثوبين او ثلثة على انه
 بالجوار فاحد احدهما بنفس معلوم ورد الباقي جازر استحسانا خلافا لثالث فتوى حنفية الله

وفيه الضمان اذا قبض احداهما مضمون بجميع الثمن والباقي امانة حتى لو ملكا لم يرد
 نصف ثمن كل واحد منهما ولو تفرقت في احداهما اودعت فيها عيب معا فوجب
 احتيازه وفيه ايضا ولو دفعت ثلثة ايام ومات المشتري في ثلثة ايام رده البيع
 احداهما لكن خيار التعين للورثة ليس لهم ردها فكان خبرهم غير موقت وفيه ايضا
 ولو شرط هذا الخيار للبيع ايضا يجوز استدلالا بالمشتري وفي التمهيد للمشتري
 عديد وشرط الخيار في احداهما بعينه ان سمي لكل واحد بمسما حار والافلا وفي كونه
 ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح واي معا فالفسخ وفي حاشية والتقيد بالمشتري
 اتفاقي فانه ذكر في السراجية وغيره ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره صح
 وفي التمهيد في باب الخيارات ثم اذا شرط الخيار للاجنبي جاز ونسبت لهم
 الخيار وعنده زر رحمه الله لا يجوز قبضه من غير موافقة احداهما واجاز الاخر فالقول للذي
 ولو كان معا فالفسخ اولى في رواية وفي رواية لقول الموكل اولى اجازة او فسخا
 وقبل الرواية الاولى قول ابو يوسف رحمه الله والثانية قول محمد بن وكفي كونه
 الدقايق ولو اشترى باعيانها بالخيار ففرضي احداهما لا يرد الا حسره وفي حاشية وقال
 ابو يوسف ومحمد يرد في الهداية قال اذا اشترى الرجل غلاما على انها بالخيار
 ففرضي احداهما فليس للحسره ان يردده وعلى هذا الخلاف خيار العيب وخيار الزوجة
 لها ان اتيات بالخيار لهما اثباته لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه عا فيه من
 البطلان حقه وله اي لا ينفذ رضي الله عنه ان البيع خرج عن ملكه غير عيب بعينه كونه
 فلور واحداهما رده مجنبا له الزام ضرر زائد ليس من ضرورات اثبات الخيار لهما
 الرضا بر واحداهما المنصور اجتماعهما على الرد وفي كونه الدقايق ولو اشترى زوجة بالخيار
 بقي النكاح اي عند ابا حنيفة رضي الله عنه وعندها يفسد النكاح وفي الهداية وبراية الفقه
 ومن شرط الخيار ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحرق فان اجاز لغيره حفرة صاحبه جاز
 وان فسخ لم يحرق الا ان يكون الاحسره حاضرا عند ابا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال
 ابو يوسف رحمه الله يجوز وهو قول الثالث وفي الفصول في الفصل ابي مسي والنسرين

من الجامع الصغير ان امرؤا باخرة العلم لافس الخفرة حتى لو علم صاحبها بفسخ في الايام الثلثة
صح النقص رضي او لم يرض حضروا لم يحضر وان لم يعلم حتى مضت الايام الثلثة لم ينقص
البيع لان العقد لم يمض ثلثة ايام والفسخ لا يعمل لان صاحبه لم يعلم وكذلك في خيار
الروية اذ افسخ المشتري بغير محضر من صاحبه اي من غير علم صاحبه لم يخر وكذلك الفسخ في
الاجارة الطويلة وفي الهداية فاذ مات من له خيار بطل خياره ولم يقبل بالروية وقال الشافعي
رحمته الله يورث عنه لانه حق لازم ثابت في البيع فخرى فيه المارث كخيار العيب والعين وان
ان الخيار ليس بالاشبه وارادة فلا يتصور انتقاله والمارث فيما يقبل الانتقال بخلاف خيار
السحب لان المورث استحق البيع سيما فكذا المارث فالفسخ الخيار لا يورث وخيار
العين ثبت للمورث ابتداء لا خلتا ملكه بملك الغير لان يورث الخيار في الروي في الهند
واذا مات من له الخيار في العقد لانه لا يقدر ان يفهم غيره مقام نفسه في الخيار فلا يقوم غيره
مقامه وفي الفصول في الفصل القضاء على الغائب قال القاضي الامام رحمته الله في البيع
المشترى بشرط الخيار اذا اراد الروي على البائع في الايام الثلثة فاحتقن البائع فطلب المشتري
ان ينصيب القاضي خصما من الغائب ليرده عليه اقله فاني قال بعضهم ينصب نظير
المشتري وقال بعضهم لا ينصب وفي شرح العلامى قال المتبليان اختلف في
اشترط الخيار في القول قول من يفتيه في ظاهر الرواية ومن ابا حنيفة رضي الله عنه القول قول
مدعي الخيار وفي التمهيد في باب الخيارات الخيار اذا كان للبائع والمبيع شيئا
فملك بعضها عند المشتري للبائع اجازة البيع في الكل وعند محمد رحمه الله هذا في الكل
ولا يفتاوت للبائع ان يبرم البيع في الباقي اما في المنفاوت فلا يفتقض العقد
ولو ملك البعض في يد البائع الفسخ فيه وليس له ان يبرم المشتري الباقي الا برضا
المشتري وفيه ايضا ولو املكه متلف في يد المشتري واخذ قيمته للبائع ان يبرم العقد
وباخذ الثمن وعند ابا يوسف رحمه الله اذا املكه الا يملكه الا برضا وفي المنصفي في باب الخيار
رحمته الله ولو حسم البائع اراد به المحرمة دون العقل فان البائع اذا قل العبد حال خيار
المشتري سقط خيار المشتري لانه لا يملك البائع لان الجنه من البائع كالجنه من الحبس

ولو قد اجبى سقط خيار المشتري ولفه البيع لغوات العود عليه فكذا اذا قل الباع ببيع
 بخيار المشتري اذ لو كان الخياري للبيع والمدة بها يكون هذا منه روي البيع كذا
 في المبسوط والمختصات وفي الفصول ذكر صاحب المحيط في فوائده المشتري
 عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم ان المشتري راي العبد يحتمل ان يسلم به فمكت
 فهو رضا وان كان يحتمل لغيره لا يكون رضا لانه بمنزلة الاستحداام الا يرى ان المشتري
 لو قال للعبد اجتمعني لا يكون رضا وفيه ايضا قال في الاصل اشتري جارية فامه ان
 ترضع ولده لا يكون رضا لانه استخدام وفي التهذيب باب الخيارات ولو
 قبلت الامة بشهوة والمشتري اقراها قبلت بشهوة لسقط خياره وعند محمد رحمه الله سقط
 وعند ابو يوسف رحمه الله لو فعلت اختلاسا وهو كاره لا يسقط وفي نسخة الخياري يسقط
 بالوطي والمسلم بشهوة والنقل بشهوة ولو ادعى انه قبلها بغير شهوة فالقول له كذا في
 التهذيب وفي خزائن الفقهاء شرط الخياري يسقط باثني عشر من ثياب ويلزم البيع وهو
 ان يموت الباع او يموت المشتري وكان الخياري له او مات الباع او اصابها عيب
 او قبلها بشهوة او لمسه او وطئها او نظر اليها فبها بشهوة او عرضها على البيع او جازها
 واجبى عليها او اعفها او دبرها او سقاها شربة من رواء او اجتمعا او فصدما او خطا او حلفت
 او جلب لبس الدابة وتزعمها او كان الخياري للبيع فابراه من الفرس وقال ابن زياد
 من فسخ البيع فابراه وسكت حتى مضى تمت وفيها ايضا ثمانية اشياء ولا يسقط
 به خياري شرط المنطق والدمس واللمس واخذ الشعر والاخذ من طرف الدابة وقصر الخافر
 ونقد الفرس وقبض المبيع وفي السراجية اشتري جارية على انها بكر فقال المشتري
 لم احدها بكرا وقال الباع كانت بكرا وزالت عزتها عندك فالقول للباع وفيها ايضا
 اشتري جارية على انها تنقي كذا اصوتا فاذا هي للتو بشرط لا خيار له وفي قناوي
 الكبرى باع جارية ظهرا على انها ذات لبس فابيع فاسد وهذا قول الفقيه وعلى قول
 السند ولو رجمت البكر يجوز عليه الفقه وهو المختار وفي النصاب والخيار عنه ولو
 اشتري امه على انها ذات لبس اختلف الشيخ رحمه الله قال الفقيه ابو جعفر

رحمة الله الشراء جاز كما لو اشترى على ان خياره قال صدر الشهد رحمة الله عليه
الفتوى وفي الايضاح ولو باع شاة او بقرة على ان يخلب عشرة ارطال فابيع فاشترى
منه الشاة اشترى شاة على ان يخلب يعني ما يشترى ولو اشترى على ان يخلب
يعني شاة فاشترى شاة لا يخلب ولا يقيض وفي خلاصة المضرات ولو اشترى بقرة على ان
يخلب او يكون قال الطيوي رحمة الله لا يجوز ان كان يعني الشاة الا ان كان
رحمة الله قال الكرخي رحمة الله لا يجوز ان اخذ القبط رحمة الله عليه الفتوى وفي فتاوى
الفروق اشترى بقرة على ان يخلب فاشترى على ان يخلب كذا وكذا
لا يجوز البيع وذلك لانه جعل المخلوب صفة له فصار كما لو اشترى عبد اعلى انه كانت
او جنه خلاف قوله فاشترى كذا او كذا لان هذا مجهول لانه قد يرد ويقص فكان مجهولاً
وفي الايضاح ولو باع حبة على ان يظهر كذا او باطنها وحشوها كذا او غير ذلك من
الظواهر والباطنات والمشتبهات فابيع جائز والمشتري بالخيار وان كان الظاهر على خلافه
شرط فابيع باطل لان الجبة تمت بالظاهرة والباطنة والمشتري له مكانا جاريين مجري
الصفة وفي فتاوى التبريد رجل باع ثوبا على ان يصبغ بصبغة فاذا صبغ بالزعفران
فابيع فاسد لانه لقيض الى المنازعة وفي الهداية ومن باع عبدا على ان خياره او كانت
كان بخلاف ذلك فاشترى بالخيار ان شاء اخذه بجميع النعم وان شاء تركه
الفروق رجل اشترى كتابا على ان ياتي ثلثة ايام قدس فيه مغل خزان وتواضع
منه لا يطل خياره لان الاثبات انما اشترى الكتاب لاجل الدرس لا لانتفاع
فاذا درس فيه فقد فعل ما اشترى لاجله فيكون اجازة كما لو كانت جارية فوطئها
وفي التذلل حطب لبن المبيع او جزءه او ولدت الجارية او اقره النخل او نحوه من
الزوايد المتصلة يسقط وعند محمد رحمة الله لا يسقط بالمتصلة وفي الفصول فذكر نكاح الدين
والعنفه المحصية في البيع بشرط اني اشترى لوزا والمبيع في يد المشتري زمان متصلة
متولدة كالجمال والسمك والبر والنجاء والبياض من العين يمنع الرد ويلزم البيع لا الله
محمد رحمة وان كانت متصلة غير متولدة كالصبي والنجاسة ولست السوطين بالسمن بناء

فوالاوانه وخرق والغونة في الشارب والنور يسبح فوالاوانه فوالاوانه يسبح
 المشتة فسلم كان له ان يرد الا ان ثبت المرأة عن ابيها ما يكون
 باطن في الحيوان كما سبنا بعد وفرة خزانه النعمه العيوب النير راسها التي
 فيها منهم خمسة واربعون عشرة منها لاسن الا ليلي اليك والتعاقب في الحلق وانا يخرج
 واما الفرج والاطفار والناخر اس الواحدة والاثنيان والندبة الا ان يكون محتبة
 في موضع واحد لا يدخل في البراة والطفرة في العين والغرب والمحبة العين منوع
 من عبد الله القضي خيط الاذنين اذا انشق ثم خيط والكفر والزيادة في الاسنان
 والزيادة والنقصان الا ان يكون في جارية فارته والكشف والجمع في غير موضعه
 السكون في اللسان والحفر والقواح التي تخرج الصم واختلاف اللسان والنمط والتباين
 بين الرفوة ان يكون الصدر رابعا البطن واليمين اصطكاك العقيصين وهو الروح
 وهو التباين بين الرجلين والكوع وهو ان اليمين يعرج الكف من قبل الكوع وهو ان
 يركب الابهام السبابة حتى تزول في اصلها خارجا والفرع وهو يركب في الكف والخصيان
 وهو ان يكون احدي الشدنين اكبر من الاخرى من امرأة وكدم السيوف والفتى وامتن
 حله والسابع ثلثة في دونهما والثمانات الانثوية بعضها والتسايل والجدلان
 والعذرة والعقد الاشد الايجاب ان ينقص والاشفاق في البدن والرجلين واكل
 الطين او اختلاف الاضلاع وراو في حفص غبات خمسة خضاب الشعر من ينمط
 وجودة الشعر والوشم والتخمة في الصوب والشمع وفيها ايضا ما راجع اليها
 الجارية دون الغلام الخبر والدفر والزنا ولدنا ونسبنا من العيوب نزول حكمها
 بالبلوغ والابق والسرقة والبول في الفراش فان عارض من ذلك بعد البلوغ فهو
 عيب لازم وفي الخائبة ومنها ما هو عيب في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراش
 فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا ياكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي ياكل
 ويلبس وحده وفي المحقق والبول في الفراش والسرقة والابق عيب في الصغير
 العاقل الا اذا كان صغيرا لا يعقل فليس فيه هذه الاشياء عيبا فان عوده كان ذلك عيبا

اخو لان هذه الاشياء في الصغير من قلة الحالات وتصور العقل وضعف المتانة وفي
الكبير من سواء اعتبار اودا وفي باطنه فيكون عيبا اخو وفي الخاتمة واذا استمرى عبد الله
الله او سرق عند البيع او باع في الفرائض عند البيع في كبره ولم يزل عند المشتري قال
ابو بكر ابن عبد البر بنحو
ان يرد وقال ابو الاسكاف لا يرد ما لم يجد عند المشتري
وهو الصبح وفي الهداية الاباس في قول في الفرائض والسرقة بالصغير عيب لم يبلغ فاذا
بلغ فليس لعيب الا ان يعادوه بعد البيع او اظهر عند البيع في صغيره ثم حدثت عند
المشتري في صغيره فله ان يرد لان ذلك عيب وان حدث بعد بطلونه وهذا لان سبب
هذه الاشياء يختلف بالصغير والكبير فالقول في الفرائض في الصغير لضعف المتانة وبعد
الكبر لا يرد وفي الباطن والاباق في الصغير لم يلعب والسرقة لقلته المبيعات وبها بعد الكبر
خسب في الباطن وهو اوسن الصغير من عقل فاء الذي لا يعقل فهو خيال لا يقفل فليس عيبا
وفي كثره القلق وحاشية فاذا بلغ فليس المافي لعيب حتى يعادوه بعد البيع في يد
البيع ثم معه فبيعه ووه في يد المشتري فهو عيب وفي الخاتمة وكذا الزنا عيب في
الجواري دون العمدان الا ان يكون قد باع عليه وولد الزنا عيب في الجواري دون
العمدان وفي الهداية والزنا وولد الزنا عيب في دون العمدان لانه يحل بالمقصود في
الجارية وهو الاستفراش وطلب الولد والحل بالمقصود في العمدان وهو الاستفراش
الا ان يكون الزنا عادة له على ما قالوا الا ان اباهم من نحل بالحذمة وفي البيع والزنا عيب في
الجارية قل او كثر وفي العمدان ان كان قليلا فليس لعيب وانما هو كسرة اركانها كسرة
التوبة والاستغفار وان كان بدنا على الزنا محب نحل في حذمة المولى فهو عيب في
ومنها اي من الصوب ما هو عيب في الجواري لاني العمدان كالمهر فانه عيب في الجواري
دون العمدان الا ان يكون فاحش لا يكون منه في عامة الناس فيكون عيبا وفي
قال في النج والهد في عيب في الجارية لان المقصود قد يكون الاستفراش وطلب الولد
وبها بخلاف لم يزل عيب في العمدان لان المقصود الاستفراش والحل بان يكون
والان الداء عيب في منكلمات القدوري بالخبر فيجوز ان يترك الغم والدون في كسرة العمدان

والدال المهملة النفس مطلقا وبالراء المعجمة سنة الربا فثبت كانت لو طينة وادوا من سنة كج
 الاطباء في التهنيد والحمل سبب في الامة دون الدواب في البناج والحمل في الجارية يجب
 في الدابة زيادة وفي الضاب الحمل في البهايم والدواب ليس يجب الا ان يوجب نقصا
 بنا وبه يعني وفي التهنيد ويحتمل سبب في العلم والحكمة ابداء في الهداية والجنون في
 الضيق عيب ابداء معناه اذ اجهن في الصغير في البناج ثم عاده في بد الشتر في فيه اوي
 وكثير ربه لانه عين الاول والسبب في الحائض مخرج وهو في الباطن ليس معناه لا يشرط
 المعاودة في بد الشتر لان الدلف قادر على ازالته وان كان قد نزول فلابد من المعاودة
 لدرو في ملقط القنينة اشترى جارية على انها غير بالغة فوجدت بالخص فله الرد وفيه ايضا لو وجد
 الجارية بتحقيق في كل سنة اشهر مرة فله الرد وفي الهداية ولو كانت الجارية بالغة لا يخص
 مستحق فتموجب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية
 البديع وهي سبع عشرة سنة عند اشد حنفية رضي الله عنه ويعرف ذلك بقول الامة اذا انضم اليه
 كقول البائع قبل القبض وبعده هو البيع في السببية اشترى جارية بلغت سبع عشرة سنة ولم
 تحض قط له الرده فيما دون ذلك لا وفيها ايضا وان وجدت لا يخص وقد كانت ميتة
 في بد البائع لم يرد ما لم يرفع ارتفاع الحوض بالجل او بالداء والمرجع بالجل قول النساء ولكن لا
 يرد قولهن وانما قولهن لتوجه الخصومة واليهن على البائع والمرجع في الداء الى قول الاطباء
 فيها ايضا والعيب الذي ثبت بقول النسك يكتفي بقول المرأة واحدة والذي ثبت بقول
 الاطباء ما لم يتفق اثان عدلان لا يثبت العيب في التهنيد ولو كان عيبا يفت عليه
 الاطباء يرجع الى قول المسلمين منهم ما كان باطنا في النساء كالحمل والسنون في نظر اليها امرأة مسلمة
 ثنتان احوط وفي الثانية ومن اي من العيوب ما يكون باطنا في الحيوان والجوارى والغلمان
 فاسبيل فيه الرجوع الى اهل البصر ان اخبروا واحد يثبت العيب في حق الخصومة والدعوة
 وان شهد به عدلان وشهد انه قديم كان عند البائع وما كان باطنا في الجوارى بعثرتها
 ولا ينظر اليها الرجل كالقول والرقن اذ اجرت امرأة واحدة به ثبت العيب في الخصومة
 لافي الروي ظاهر الرواية وفي الخبر بد في كتاب السنه اذ اشترى شيئا فوجد به عيبا

فامر القاضي من نظر اليه عند البصيرة رضي الله عنه فظهره رجل مسلم عدل وامرأة وقال محمد
رحمة الله لا بد من اثنين وفي نسخة ولعنه فيه على قول مسلمين عدلين وهذا الخط والوجه
يكفي فاذا اجمعه واحده لم يثبت العيب لقوله في حق نوجه الخصومة فحلف البائع
ولا يراد بقول هذا الواحد مكذا ذكر بعض المشايخ رحمه الله في شرح الجامع ادب القاضي فخصا
وذكر بعض المشايخ رحمه الله في شرح المبسوط انه لم يتحقق اثنان عدلان من الاطباء والاشي
العيب في حق الخصومة كذا في المحيط وفي كنه الدقائق والسعال القديم والدين والشعر والى
في العيون عيب في البصيرة ولو كان على العبد دين او في رقبته جناية فهو عيب وكذلك
ان وجهه موهنا او مستأجر او فيه اضرار الزوجية للعبد والزوجة للمائة كذلك اعيى ذلك اذا
كانت في العدة من طلاق رجعي وان كان من طلاق بائن فليس لعيب فيه ايضا وعدم
الختان في الغلام والجارية ليس لعيب اذا كانا صبيين او مولودين صغيرين وان كانا
كبيرين عيب في الخلاصة ولو اشتري جارية على انها صغيرة فاذا هي بالثقة لا يرد فيها
ايضا من فتوى الصغير لو اشتري غلاما امر وفوجه مخلوق اللحية يرد فيها ايضا وفي
الجارية والغلام شرب الخمر ليس لعيب ان كان يفتقر الفم يكون عيبا وفي العبد لعيب
الا ان يكون امر و هذا اذا كان فاحشا لا يكون الكس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون
عيبا وفي التذنب اشتري عبدا على انه كافر فوجهه مسلم لم يرد وعند الشافعي رحمه الله يرد
وفي العكس زوال الفقا وفي الهداية والكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتغير عن صحته ولانه
يمتنع منه في بعض الكفارات فيجوز الغيب في القرائن التي من الخلاصة لكل الطرفين و
خضاب الشعر وانا ضرب الباطل عيب في الفصول ولو اشتري عبدا فوجهه موهنا
ان كان القرائن العبد عيبا كالفقر بالزور والنظر في غير ذلك فهو عيب وان كان قار
الابعد عيبا كالفقر بالجور والبطح لقال بالفارسية كومي باقتس وشيئة زدن وفوزة
زولن لا يكون عيبا في السراية اشتري عبدا على انه خفي فاداهو فحل لم يرد وفي الفصول
لو اشتري عبدا على انه خفي فوجهه موهنا لا يرد على القلب يرد وفي فتاوى الكبرى
الفقه والحض عيب بوجهه لو وجد العيوب كذا في الفصول في اقسام وفي